١٢- وسجّل له الدكتور/ حمزة عبد الله المليباري أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية، الجزائر: شهادةً غاليةً؛ إذ يقول في كتاب «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٣١-٣٢): «ما أروع الشيخ عبد الرحمن **المعلمي** رحمه الله تعالى، وهو من القلائل الذين فهموا دقة منهج المحدثين في تعليلهم وتصحيحهم للأحاديث، إذ يقول: إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقًا حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر..»

وقد نقل المليباري كلام الشيخ كاملًا من مقدمة «الفوائد المجموعة» ثم قال: «وهذا كلام جد نفيس، ينم عن فهمه الصحيح لمنهج النقاد من خلال الممارسة، وقليلًا ما نلمس مثل هذا التحقيق في بحوث المعاصرين، وجزاه الله عنا خير الجزاء». اهـ.

هذا وقد أثنى على الشيخ غير واحدٍ من الأفاضل، يطول المقام بذكرهم، منهم: الشيخ العلّامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمد نصيف، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وغيرهم.

٢٢- جوانب من شخصية الشيخ المعلمي:

أ- التواضع ورقة الحال:

قال الدكتور محمود محمد الطناحي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف» في حديث عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند (ص٢٠٣): «والقائمون على تصحيح الكتب في هذه الدائرة يعملون في إخلاصٍ واحتسابٍ وصمتٍ، ومن أشهرهم وأعلاهم قدرًا: «الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني».

ثم تكلم الدكتور الطناحي عن نسب **المعلمي** ونشأته ورحلاته إلى جيزان والهند، وذكر أهم ما شارك في تصحيحه من الكتب الموسوعية، وما ألّفه من الرسائل المطبوعة والمخطوطة، وما يتعلق بوفاته، ثم قال:

«وكان الشيخ فيما وُصف لنا متواضعًا، رقيق الحال، حدثني الأستاذ فؤاد السيد -أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية- رَحِمَهُ اللَّهُ قال: كنت في أثناء الحج أتردد على مكتبة الحرم المكي لرؤية المخطوطات، وزيارة مدير المكتبة: الشيخ سليمان الصنيع، وكان بين الحين والآخر، يأتي إلينا رجل رقيق الحال يسقينا ماء زمزم، وبعد يومين طلبتُ من الشيخ الصنيع رؤية الشيخ عبد الرحمن **المعلمي**، فقال: ألم تره بعدُ؟ أليس يسقيك كل يوم من ماء زمزم؟

يقول الأستاذ فؤاد: فتعجبتُ من تواضعه ورقة حاله، مع ما أعرفه من علمه الواسع الغزير». اهـ.

وقد حكى الزيادي قصة مشابهة لكن للشيخ أحمد شاكر بدلًا من فؤاد السيد - إلا أن الزيادي لم يذكر منْ حكاها له ولا مِنْ أين نقلها- وفي آخرها: «وما هى إلّا دقائق حتى أخذ الشيخ أحمد شاكر في البكاء».

ب- الزهد والورع:

وصفه بذلك الشيخ محمد نصيف، والعالم الفاضل أبو تراب الظاهري، وغيرهما، وشواهد الحال، والنظر في سيرة الشيخ، ووصاياه، تدل على ذلك.

ت- الخمول والفناء في خدمة العلم:

سبق وصف حاله في مكتبة الحرم المكي، وما كان عليه من التواضع ورقة الحال، وهو حينئذٍ قد جاز الستين عامًا، وبلغ من العلم مبلغ الكبار، وقد انتشرت تحقيقاته ومؤلفاته، وعرفه المشتغلون بهذا العلم الشريف، ومع ذلك، لم يداخله زغل العلم، ولا بريق الشهرة، ولم يرتدِ ثياب العظمة، بل هو عاكف في محراب العلم، بين أروقة

البحث والتحقيق والنظر، لا يشغله عن ذلك شاغل، بل ارتضى أن يكون «أمينًا» لمكتبة الحرم المكي، من أجل المكث بين الكتب والمخطوطات، ينهل منها إلى آخر نفسٍ في عمره.

ث- المحافظة على الوقت:

قال العلّامة محمد بهجة البيطار[(١)]: «..ولم يتفق لي أن دخلت المكتبة بمكة المكرمة مرّةً إلا ورأيته محافظًا على الوقت، مُكبًّا على العلم - رحمه الله تعالى-:

هكـــذا هكـــذا وإلّا فـــلا طـرق الجـد غـير طـرق المحـال»

وقد كان الشيخ يتحلى بصفاتٍ نبيلةٍ، تتجلى بوضوح عند مطالعة كتبه، منها: الحلم وسعة الصدر وعدم مقابلة الذم والشتم بمثله[(٢)].

ومنها: امتلاك النفس عند الغضب للحق، وعدم مجاراة الجاهل في جهله[(٣)].

ومنها: سلوك سبيل المجاملة والمسامحة وعدم بسط اللسان في ثلب المفتري؛ اكتفاءً بإظهار الحق[(٤)].

ومنها: عفة لسانه وصون قلمه عن تتبع الهفوات وذكر الفظائع والمنكرات؛ صونًا لحرمات المسلمين[(٥)].

ومنها: الميل إلى الإنصاف وتحري الصواب، حتى ولو كان في ذاك الصواب تقوية لمنطق المخالف[(٦)].

---

(١) «مجلة المجمع العلمي العربي» (٤٢: ٥٧٤) [عن مقدمة الزيادي ص٦٦].

(٢) انظر مثلًا: «التنكيل» (١/ ١٧).

(٣) انظر: «التنكيل» (١/ ٣٦٥، ٢٥٨).

(٤) انظر: «التنكيل» (١/ ٤٣٨).

(٥) انظر: «التنكيل» (١/ ١١٤، ١٤٢).

(٦) انظر: «التنكيل» (١/ ٣٤٨، ٣٨٣)، و«الأنوار» ص١٥٧، ١٥٩).

ومنها: الاعتراف بخطأ نفسه، والتنبيه على الصواب[(١)].

وغير ذلك مما يعلم بمطالعة كلامه رحمه الله تعالى.

٢٣- وفاته:

قال ماجد الزيادي[(٢)]: «توفي **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٣٨٦هـ) صباح يوم الخميس من شهر صفر على سريره والكتاب على صدره.

أخبرني الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن **المعلمي** -حفظه الله- أمين مكتبة الحرم سابقًا: «في ليلة الأربعاء وبعد صلاة العشاء، جاء بعض الطلاب عند الشيخ ومعه كتابٌ في الأُصول، وطلب منه أن يشرح له بعض العبارات، وكان يظهر على هذا الطالب علاماتُ التّسرُّعِ، وبِيدِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ سلسلةٌ، فقال للطالب: أُنظر لهذه السلسلةِ التى بيدي، صانِعُها مكث في صنعها مُدّةً، أخذ يُركِّبُ حلقةً حلقةً، وهكذا العلمُ مسألة مسألة».

وأخبرني أيضًا: «في هذه الليلة وبعد انتهاء الدوام رفعت عنه جميع الكتب التى كانت أمامه، وكان أمامه «الإكمال» و«الأنساب» وفي صباح يوم الخميس وجدته وقد وضعها أمامه».

قلت: وقد صُلِّي عليه في المسجد الحرام وحضر جنازته خلقٌ كثير من الفضلاء والوجهاء». اهـ.

***

(١) هذا مستفيض فيما حققه من أمهات الكتب، فيرجع عما مال إلى صحته في الكتاب المقدم، فيصلحه في المؤخر مع التنبيه على ذلك.

(٢) (ص٨٩) من مقدمة «عمارة القبور».

آثار المعلمي ومؤلفاته

يمكن تقسيم آثار الشيخ إلى:

١- ما قام بتأليفه.

٢- ما قام بتحقيقه وتصحيحه.

٣- ما شارك في تحقيقه وتصحيحه.

وكذا يمكن تقسيمها إلى:

١- المطبوع.

٢- المخطوط.

وقد تناول آثار الشيخ من جهة التقسيم الأول: منصور السماري.

وتناولها من جهة التقسيم الثاني: ماجد الزيادي.

وقد استوعب الفاضلان -أو كادا- الحديث عن مؤلفات الشيخ، مع ذِكْرِ نُبْذةٍ عن منهجه في بعضها، وفقراتٍ من كلامه فيها، ومقدمات بعض الرسائل والأبحاث المخطوطة، وللزيادي رسالة، أودع فيها تفصيل ما عثر عليه من مخطوطات الشيخ، سماها «القول الجلي في حياة العلّامة عبد الرحمن **المعلمي**».

وقد رأيتُ أن الفاضِلَيْن قد قاما بالمهمة، ولكنى رأيت أن خلوّ هذا الموضع من الإشارة إلى ذلك ليس بالمستحسن، وفيه تفويت الفائدة على الناظر في هذا الكتاب، لا سيما ممن لم يتحصل على الكتابين المذكورين، فرأيت أن أذكر ذلك قاصدًا الإفادة والزيادة في بعض المواضع، والله تعالى الموفق.

obeikandl.com

فأقول: قسمتُ مؤلفاتِ الشيخ وآثارهُ إلى عشرة أقسام.

القسم الأول: في العقيدة.

القسم الثاني: في البدع.

القسم الثالث: في الفقه.

القسم الرابع: في أصول الفقه.

القسم الخامس: في السنة وعلومها ورجالها.

القسم السادس: في التفسير.

القسم السابع: في النحو.

القسم الثامن: في الأدب والشعر.

القسم التاسع: في اللغة.

القسم العاشر: متفرقات.

ثم قمتُ بتقسيم كل قسم إلى ما يوجد فيه من: المطبوع والمخطوط، ثم إلى التأليف والتحقيق والمشاركة فيه.

وينفرد القسم الخامس منها بتقسيمه إلى ستة أبواب:

الباب الأول: في مصطلح الحديث وعلوم الرواية وأحكام الجرح والتعديل.

الباب الثاني: في تحقيق المقال في تراجم الرجال.

الباب الثالث: في كتب التواريخ والرجال.

الباب الرابع: في كتب المؤتلف والمختلف والأنساب.

الباب الخامس: في الكتب المسندة ونحوها من كتب الآثار.

الباب السادس: في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وقد جعلت لكل كتاب أو رسالة رقمين الأول لرقم القسم، والثاني رقمًا مسلسلًا عامًا. فمثلًا. (٦/ ٧٤) أعني: القسم السادس وهو في التفسير، رقم المؤلّف: (٧٤) وهكذا. والله تعالى ولي التوفيق.

obeikandl.com

القسم الأول: في العقيدة

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: في التأليف:

١/ ١ القائد إلى تصحيح العقائد:

وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل» وقد أفرده «المكتب الإسلامي» بالطبع. وهو كتاب فذّ.

يقول فضيلة الشيخ: محمد عبد الرزاق حمزة في تذييله عليه: «هو كتاب من أجود ما كتب في بابه في مناقشة المتكلمين والمتفلسفة الذين انحرفوا بتطرفهم وتعمقهم في النظر والأقيسة والمباحث، حتى خرجوا عن صراط الله المستقيم الذي سار عليه الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من إثبات صفات الكمال لله تعالى من عُلُوِّه سبحانه وتعالى على خلقه علوا حقيقيًا يشار إليه في السماء عند الدعاء إشارة حقيقية، وأن القرآن كلامه حقًا، حروفه ومعانيه كيفما قرئ، أو كتب، وأن الإيمان يزيد وينقص حقيقة، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وأن الأعمال جزء من الإيمان، لا يتحقق الإيمان إلا بالتصديق والقول والعمل.

حقق العلامة المؤلف هذه المطالب بالأدلة الفطرية والنقلية من الكتاب والسنة على طريقة السلف الصالح من الصحابة وأكابر التابعين، وناقش من خالف ذلك من الفلاسفة كابن سينا ورؤساء علم الكلام كالرازي والغزالي والعضد والسعد، فأثبت بذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه المحققة الشافية الكافية بأوضح حجة وأقوى برهان -أن طريقة السلف في الإيمان بصفات الله تعالى أعلم وأحكم وأسلم، وأن طريقة الخلف من فلاسفة ومتكلمين أجهل وأظلم وأودى وأهلك.

قرأت الكتاب فأعجبت به أيما إعجاب، لصبر العلّامة على معاناة مطالعة نظريات المتكلمين خصوصًا من جاء منهم بعد من ناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم كالعضد والسعد. ثم رده عليهم بالأسلوب الفطري والنقول الشرعية التى يؤمن بها كل من لم تفسد عقليته بخيالات الفلاسفة والمتكلمين، فسدّ بذلك فراغًا كان على كُلِّ سُنِّي سلفي سدُّه بعد شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وأدّى عنا دينًا كنا مطالبين بقضائه، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وحشرنا وإياه في زمرة الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، آمين..». اهـ.

١/ ٢- عقيدة العرب في وثنيتهم:

طُبع ضمن «مجموع» يحتوي على خمس رسائل للمعلمي، إعداد وتعليق: ماجد الزيادي.

ومخطوطتها عبارة عن (٦) أوراق، وعدد أسطر الورقة (٢٨) سطر، ومقاسها (٢٤×٢٥).

وقد تحدث فيها الشيخ عن توحيد المشركين، وجمعهم بين الإيمان والشرك، وكيف دخلت الوثنية بلاد العرب، والمنشأ في نصب الأصنام، والتعريف باللات والعزى،وما الذي كان يرجوه المشركون من الملائكة.

قال الشيخ في أولها: «ليس من الغريب أن تجهل حقيقة تاريخية مضت عليها آلاف السنين، أو كان العلم بها خاصًا بأفراد قليلين، أو لم تكن مما يهم حفظه ونقله، وإنما الغريب أن تجهل حقيقة أكبر من ذلك كعقيدة العرب في وثنيتها. فإنها خفيت منذ أزمان..».

النوع الثاني: التحقيق:

١/ ٣- الردّ على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية:

تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

الطبعة الأولى منه طبعته المطبعة السلفية بتحقيق محب الدين الخطيب، أما الطبعة الثانية فبتحقيق الشيخ **المعلمي**، طبعته الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

صحح الشيخ أصله وحققه وخرج أحاديثه فجعل لكل حديث رقمًا فإن تكرر الحديث كرر الرقم معه، ثم أثبت تخريجه في آخر الكتاب على حسب الأرقام، وقال في أول التخريج: «وقد أثبتنا في التخريج إلى جانب رقم الحديث رقم الصفحة التي ورد فيها لأول مرة، وجعلنا لصفحات الطبعة الأولى جدولا وإلى جانبه جدول آخر لصفحات هذه الطبعة الثانية».

والشيخ يكتفي في التخريج بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما، فإن لم يجده خرجه من السنن الأربعة، فإن لم يجده خرجه من الموطأ ومسند أحمد، ولا ينقد ما كان مخرجًا في هذه الأصول، وما نقد سوى حديث واحد وهو «من حج ولم يزرني فقد جفاني ومن زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» (ح١٩) قال في تخريجه: «نسبه في «المقاصد الحسنة» إلى «كامل ابن عدي» و«ضعفاء ابن حبان» و«العلل» للدارقطني و«غرائب مالك» له. والحديث لم يصح.

بلغ عدد الأحاديث بدون المكرر (١٢٧) حديثًا.

النوع الثالث: المشاركة في التحقيق:

١/ ٤ الجواب الباهر في زوار المقابر:

تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

طبعته «المطبعة السلفية» بالقاهرة أربع مرات وعندي الطبعة الرابعة منه لسنة (١٤٠١) وكتب على غلاف الكتاب: صحح أصله وحققه: الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، وشارك في تحقيقه وخرّج أحاديثه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني».

وفي (ص١٠٢) من الكتاب يقول الصنيع: «وقد جرى مقابلته على أصله المنقول منه في أربعة مجالس، وكان بيد ناسخه هذا، وبيد الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني: الأصل المنقول منه، وتم تصحيحًا ومقابلة على الأصل المذكور يوم الأربعاء السادس من شهر رجب سنة (١٣٧٦هـ)».

أما تخريج الأحاديث فيكتفي الشيخ بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو أحدهما، فإن لم يكن فمن السنن الأربعة وغيرها كمسند أحمد والموطأ والمستدرك والسنن الكبرى للبيهقي. وكثيرًا ما يعزو في التخريج إلى تحقيقه لكتاب «الرد على الأخنائي».

ويظهر من تعليقه وتخريجه للأحاديث اعتناؤه بلفظ الحديث الوارد في كلام شيخ الإسلام بن تيمية ومقارنته بما يعزوه إليه، مع التنبيه على الخلاف فيه، انظر (ص١٤).

١/ ٥- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية:

للسفاريني.

ذكره عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** في ترجمته للشيخ في مقدمة «التنكيل» باسم «شرح عقيدة السفارينى» وذكره كما أثبتُّه: منصور السماري (ص٨٦) وقال في التعليق: «لم أعثر على الطبعة التى شارك فيها».

الفصل الثاني: في المخطوط:

وليس فيه إلا: التأليف.

١/ ٦- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله:

ذكره الشيخ في سبعة مواضع من كتابه: «القائد إلى تصحيح العقائد» ويسميه اختصارًا كتاب «العبادة».

وقد قال في حاشية الموضع الثالث منه (ص٢٩٥) معرفًا بهذا الكتاب: «استقرأت فيه الآيات القرآنية، ودلائل السنة والسيرة والتاريخ وغيرها لتحقيق ما هي العبادة، ثم تحقيق ما هو عبادة لله تعالى مما هو عبادة لغيره، يسّر الله نشره».

قال منصور السماري (ص٤٤-٤٥).

«وهذا المخطوط يقع في أربع مجلدات: الأول منها حجم متوسط يشتمل على مئة ورقة عدد سطوره (١٦) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١١) كلمة، وخطه جيد يقرأ ومبيض، يبدأ من (ص١-٩١) ثم سقط قدره (٣٠٥) صفحة، ثم يلي ذلك المجلد الثاني كالصفات السابقة، يبدأ من (٣٩٧-٥١٢) ثم المجلد الثالث كذلك يبدأ من (ص٥١٣-٦٣٠) ثم المجلد الرابع يبدأ من (ص٦٣١-٧٤١) هذا ما وقفت عليه من المبيض ولم ينته الكتاب بعد، وصل فيه إلى قول: «قوله ما شاء الله وشئت» وهو يشبه أن يكون عنوانًا لفصل جديد.

ووقفت على مخطوط آخر يظهر أنه هو المسوّدة لهذا الكتاب بدليل أن مقدمتها هي المقدمة التي سبق ذكرها، ويقع في مجلد كبير الحجم، عدد صفحات الكتاب (٤٤٠) صفحة تقريبًا وعليه حواش كثيرة، عدد الأسطر (٢٣) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١٦) كلمة، الخط لا بأس به في أول المخطوط، ثم تأتي الصعوبة في الباقي من كونه غير منظم، وقد ضرب فيه على مواضع كثيرة». اهـ.

ويظهر أن للزيادي عناية بهذا الكتاب، فقد ذكر في مقدمة «عمارة القبور» (ص٣٦) بحثه عن الجزء الساقط منه وكذا في تعريفه برسالة «أصول التصحيح» من «المجموع» (ص٧)، فلعلّه يقوم على نشره، وفّقهُ اللهُ.

وقال الزيادي (ص٧٠): «وكتاب العبادة ما يزال مخطوطًا في مكتبة الحرم، وتوجد له نسختان:

النسخة الأولى: كتبت المائة الأولى بخط نسخي رائع، وعلى بعض الصفحات تهميشات مقروءة.

ثم يعقب هذه المائة خط غير واضح، وتقع في مجلد ضخم، وهذه هي النسخة التى رآها الزركلي رَحِمَهُ اللَّهُ وقال عنها (٣/ ٣٤٢): «وكتاب العبادة في مجلد كبير..» (ق٤٤٤، س٢٢)، مقاس (٢٨×٢٦) سم.

النسخة الثانية: كتبت المائة الأولى بخط نسخي مقروء، وبقيته كتبت بخط نسخي ممتاز شبيه بالفارسي أحيانًا. اهـ.

قال السماري: بدأه بمقدمة قال فيها بعد حمد الله والصلاة على نبيه:

«أما بعد فإني تدبرت الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتى وتعظيم قبورهم ومشاهدهم وتعظيم بعض المشايخ الأحياء وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك وبعضها أنه بدعة وبعضها أنه من الدين الحق، ورأيت كثيرًا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين والجن مما يطول شرحه وهو موجود في كتب التنجيم والتعزيم، كـ «شمس المعارف» وغيرها وعلمت أن مسلمًا من المسلمين لا يقدم على ما يعلم أنه شرك ولا على تكفير من يعلم أنه غير كافر ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك فنظرت في حقيقة الشرك فإذا هو بالاتفاق اتخاذ غير الله سبحانه إلهًا من دونه أو عبادة غير الله سبحانه فانتقل النظر إلى معنى الإله والعبادة فإذا فيه اشتباه شديد فإن أصح الأقوال

في تفسير«إله» قولهم: معبود أو معبود بحق، ومعنى العبادة مشتبه كذلك كما ستراه إن شاء الله فعلمت أن ذلك الاشتباه هو سبب الخلاف وإذا الخطر أشد مما يظن لأن الجهل بمعنى الإله يلزمه الجهل بمعنى كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» وهي أساس الإسلام وأساس جميع الشرائع الحقة..».

وذكر في (ص٤٣٨) عنوان: «المصريون في عهد موسى عليه السلام»، ثم استوعب ذكر الآيات التي جاء فيها ذكر قصة فرعون مع موسى عليه السلام، وما جاء في تفسيرها، [إلى أن قال في ص٤٤٧]: «فزعم أن كمال خلقه والبسط له في الدنيا حتى صار ملكًا، دليل على أنه مرضي عند الله سبحانه وعند الملائكة.».

وذكر في (ص٤١١) عنوان: «الكواكب» ثم قال: «أما قوم إبراهيم عليه السلام..» وذكر عقيدة الصابئة وما قيل فيهم وفي عقائدهم ووصفهم للكواكب بأنها أرباب آلهة وأن الله تعالى هو رب الأرباب وإله الآلهة، [إلى أن قال في (ص٤١٦) نقلًا عن الشهرستاني]» ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦] على ميزان إلزامه على أصحاب الأصنام ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] وإلا فما كان الخليل عليه السلام كاذبًا في هذا القول ولا مشركًا في تلك الإشارة..» إلى آخر ما نقله عن الشهرستاني في الملل والنحل. اهـ.

١/ ٧- دين العجائز أو يُسْر العقيدة الإسلامية:

قال الزيادي (ص٣٧-٣٨): قال **المعلمي** في أولها:

«.. أما بعد فإن الناس قد تشعبوا في العقائد شعوبا، وتفرقوا فيها فرقًا، وأمعنت كل فرقة في الانتصار لقولها، ودفع ما عداه، وصارت كتب العقائد على ثلاث طبقات:

الأولى: مختصرات يسرد مؤلفوها عقائد سلفهم، ويلزمون أبناء تلك الفرقة بحفظها واعتقادها والاستيقان بها، ولا يذكرون حجة ولا دليلًا.

الثانية: متوسطات، يسوق مصنفوها عقائد فرقتهم، ونقض ما احتج به قدماؤها عليها وعلى دفع ما خالفها على وجه لا يكاد يثمر عليه الظن فكيف اليقين.

الثالثة: مطولات يبسط فيها الخلاف، مع ذكر كثير من الحجج مع تدقيق الكلام بحيث يصعب المرام، ويعتاض على الأفهام فيعجز الناظر عن استيفاء النظر فيها، ويخرج منها كما دخل فيها، بل أشد حيرة وارتيابًا.. وبالجملة فلا يكاد الناظر في تلك الكتب يخلص منها إلّا بإحدى ثلاث:

(١) التقليد المحض (٢) الحيرة (٣) أو الشك...».

(ق٣٥، س١٥)، مقاس (٢٤×١٠).

١/ ٨- مناقشة لبعض أدلة الصوفية في الرياضة:

قال الزيادي (ص٤٠): قال **المعلمي** في أولها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. وأما وقوع بعض المسلمين في هذه الرياضة فمن طريقين:

الأول: الغلو.

الثاني: النقل عن الأمم الأخرى.

وتفصيل ذلك أن الإسلام جاء بشرع الصيام والقيام واجتناب الحرام والشبهات وترك صحبة أهل الشر والفساد. وحدد الصيام بعد الفرض بثلاثة أيام من كل شهر إلى أن جعل منتهاه صيام يوم وإفطار يوم، ونهى عن صيام الدهر وعن الوصال، وحض على أكلة السحر لمن يريد الصيام، ونهى عن قيام الليل كله، وعن العزلة، وعن الترهب، وبلغه عن ثلاثة من أصحابه العزم على الزيادة على ذلك فخطئهم، وقال في خطبته: «لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

وكان من سنته أن يأكل الطعام الطيب إذا تيسر له، فإن لم يتيسر اجتزأ بما حصل، فإن لم يجد شيئًا صبر على الجوع، وكان من دعائه: «وأعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع» وكذلك سنته في اللباس، وعلى نحو ذلك جرت سنة أصحابه بعده إلّا أن بعضهم تأول خيرًا في الصيام فسرد الصوم، وكان بعض أصاغرهم يواصل.

ثم نشأ أفراد من التابعين رغبوا في كثرة العبادة وحب العزلة، وظهر من بعضهم التخاشع في الهيئة والمشي والجلوس، والصعق عند الذكر، وظهور أثر السجود على الجبهة، فأنكر عليهم ذلك من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين، فأنكرت عائشة وغيرها على الذين يتخاشعون، وقال المنكرون: إنه من الشيطان».

١/ ٩- الرد على المتصوفة القائلين بوحدة الوجود:

أو الرد على حسن الضالعي الداعي إلى مذهب أهل الحلول والاتحاد في منطقة صبيا.

رسالة ردّ فيها على رجلٍ يُدعى «السيد حسن الضالعى» كان في «صبيا» يتظاهر بالحلول والاتحاد، بحيث يرى الشيء كالرجل والبقرة والشاة والدابة.

جعلها **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في وحدة الوجود التي يلهج بها المتصوفة، وبيان عقائد أئمتهم الصوفية في معنى الوحدة عند المتطرفين وما يشبه ذلك من مقالات الفرق.

الفصل الثاني: الأدلة المناقضة لذلك من العقل والنقل.

الفصل الثالث: في حكم من دعى إلى ذلك أو اعتقد أو شك أو سكت.

الخاتمة: ختم الله لنا بخير الدنيا والآخرة، في أحاديث واردة في التحذير من الدجاجلة أعاذنا الله والمسلمين من شرهم.

قال السماري: تقع في (٢٨) صفحة حجم كبير عدد الأسطر (٢٥) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة.

كتبها في عام (١٣٤١هـ) جاء ذلك في مقدمتها، ورقها متآكل بعضه.

وقال ماجد الزيادي: وقد كتبت على خط ورقه كبير جدًّا، والذي فهرسها أساء إليها إساءة واضحة، والله المستعان.

١/ ١٠ - حقيقة التأويل:

قال السماري:

رسالة قال في أولها بعد الحمد والصلاة: «أما بعد فهذه رسالة في حقيقة التأويل وتمييز حقه من باطله وتحقيق أن الحق منه لا يلزم من القول به نسبة الشريعة إلى ما نزهها الله سبحانه عنه من الإيهام والتورية والإلغاز والتعمية ومن الله سبحانه استمد المعونة والتوفيق..» ذكر فيها ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في معنى التأويل.

الباب الثاني: في الصدق والكذب.

الباب الثالث: في حكم التأويل.

تقع في (٤٧) صفحة من الحجم المتوسط، وفي الصفحة (١٦) سطرًا، وفي السطر (١٠) كلمات، ويوجد فيها ضروب، خطها لا بأس به، ولم تكمل.

١/ ١١ - الحنيفية والعرب:

قال السماري:

رسالة تقع في (١٠) صفحات من الحجم المتوسط عدد الأسطر (١٦) سطرًا في السطر (١١) كلمة، مكتوبة بخط جيد ومبيض.

ولها مسودة تقع في (٦) صفحات من الحجم الكبير عدد الأسطر (٢٨) سطرًا في السطر (١٥) كلمة.

***

obeikandl.com

القسم الثاني: في البدع

٢/ ١٢ - صدْعُ الدُّجْنة[١] في فصْل البدعة عن السنة:

قال الزيادي (ص٣٦-٣٧) «قال **المعلمي** في أولها:

«الحمد لله الهادي إلى سواء الصراط، جاعل دينه عدلًا وسطًا بعيدًا عن التفريط والإفراط.. وأكمل لهم الدين، وأتم النعمة على المؤمنين، ورضي الإسلام دينًا، إلى أن يرث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فلا دين إلّا ما ثبت عنه، ولا نور إلّا ما اقتبس منه ﷺ وبارك عليه وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الهداة المهتدين الذين أكمل لهم اليقين، وأقام بهم الدين، وحفظ بهم الكتاب والسنة، فلم يزل والناس على ذلك حتى اشتهر الحق على التحقيق، وأمن الصراط المستقيم إن اشتبه على طالبه ببيِّنات الطريق، ثم حدثت أحداث، وخلف خلوف، وغلا غالون، وقصر آخرون، ووقف وقوف، وكثرت الخدع، وانتشرت البدع، وعبد الهوى وبئس المعبود، واشتبه المحمود بالمذموم والمذموم بالمحمود، وكانت البلية العظمى والرزية الكبرى، قلة العلماء وتقاعدهم عن نصرة الحق، ما بين خوّار يخاف الناس أشد من خوف الله، وجبّار يرغب في الشهرة والسمعة والجاه، ومفتون يحب الحطام، وخوف الطغاة، وآخر وآخر، لا نطيل بذكرهم، ولا نبالغ الآن في هتك سترهم، لا جرم اتخذ الناس رؤساء في الدين جهالًا، فلم يألوا أنفسهم وغيرهم خبالًا، فلا يكاد يرى لهم رادع، ولا لأنوفهم جاذع بل ولا قارع.

إذا غاب ملّاح السفينة وارتمت ... بها الريح يومًا دبرتها الضفادع

وخلا الجو للملحدين، وأعداء الدين، فبالغوا في العيب والعبث، ودفنوا المحضا ونشروا الخبث، وكان ما كان والله المستعان».

---

(١) الصَّدْعُ هو الشَّقُّ، والدُّجْنَةُ هى الظلمة؛ فالمعنى: شق الظلمة.

قال الزيادي:

وفي هذه الرسالة عرّف السنة والبدعة، وناقش تعريف البدعة وبيّن منزلة كتاب الشاطبي «الاعتصام». الرسالة ما تزال مسودة. وآخر ورقة ملصقة بها، ليست منها. وهذه الورقة هي من كتاب «العبادة».

(ق٧، س١٩)، مقاس (٢٧×١٥).

٢/ ١٣ - تحقيق البدعة:

قال السماري (ص٤٧): «رسالة قال **المعلمي** في أولها بعد الحمد والصلاة:

«فإني ألّفت رسالة في «رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»، ونبهت في مقدمتها عن الأمور التي يحتاج لها الناس ويستندون إليها وهي غير صالحة لذلك، فجاء في ضمن ذلك الحديث الضعيف فرأيت الكلام فيه يطول فأفردته في رسالة ثم وجدت إيضاح الحق فيه يتوقف على تحقيق البدعة، التي قال فيها النبي ﷺ «كل بدعة ضلالة» ورأيت الكتب والرسائل التي ألفت في التحذير من البدع منها ما لا يكاد يستفيد منه إلا العلماء ككتاب «الاعتصام» للشاطبي، ومنها ما هو غير محرر كـ«الباعث» لأبي شامة، ورأيت الكلام فيها يحتاج إلى بسط فآثرت إفرادها برسالة أقتصر فيها على ما لا بد منه..».

تقع في كراس من الحجم المتوسط، عدد صفحاتها (٣٨) صفحة، عدد السطور (١٦) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١٠) كلمات، تكثر فيها الضروب ولم تكمل. اهـ.

***

القسم الثالث: الفقه

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: التأليف:

٣/ ١٤ - البحث مع الحنفية في سبع عشرة قضية:

وهو القسم الثالث من كتاب «التنكيل».

قال في أوله: .. أما بعد، فهذه بضع عشرة مسألة وردت فيها أحاديث ذكر الخطيب في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد» إنكار بعض المتقدمين على أبي حنيفة ردها، فتعرض لها الأستاذ محمد زاهد الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب» فتعقبته في ذلك كما تعقبته في غيره، وسأذكر في كل مسألة كلامه، وماله، وما عليه، وأسأل الله تعالى التوفيق».

وهذه المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: إذا بلغ الماء قلتين.

المسألة الثانية: رفع اليدين في الصلاة.

المسألة الثالثة: أفطر الحاجم والمحجوم.

المسألة الرابعة: إشعار الهدى.

المسألة الخامسة: المحرم لا يجد إزارًا أونعلين يلبس السراويل والخف ولا فدية عليه.

المسألة السادسة: درهم وجوزة بدرهمين.

المسألة السابعة: خيار المجلس.

المسألة الثامنة: رجل خلا خلوة مريبة بامرأة أجنبية فعثر عليهما فقالا: نحن زوجان!.

المسألة التاسعة: الطلاق قبل النكاح.

المسألة العاشرة: العقيقة مشروعة.

المسألة الحادية عشرة: للراجل سهم من الغنيمة وللفارس ثلاثة.

المسألة الثانية عشرة: أما على القاتل بالمثقل قصاص؟

المسألة الثالثة عشرة: لا تعقل العاقلة عبدًا.

المسألة الرابعة عشرة: تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا.

المسألة الخامسة عشرة: القضاء بشاهد ويمين في الأموال.

المسألة السادسة عشرة: نكاح الشاهد امرأة شهد زورًا بطلاقها.

المسألة السابعة عشرة: القرعة المشروعة.

٣/ ١٥- مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: هل يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف؟

طبع في حياة المؤلف، وقد رجح في هذه الرسالة: الجواز، وعارض هذه الفتوى: سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، فألف في الردِّ كتابًا أسماه «نقض المباني من فتوى اليماني»، و«تحقيق المرام فيما يتعلق بالمقام» وقد أساء فيه للشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ، فردّ عليه مفتى الديار السعودية في زمانه: الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ بكتاب أسماه: «نصيحة الإخوان ببيان بعض ما في نقض المباني لابن حمدان من الخبط والخلط والجهل والبهتان» وأعقبها أيضًا برسالة: «الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم».

obeikandl.com

وكذا ردّ عليه الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر في رسالةٍ أسماها «تحقيق المقال في جواز تحويل المقام لضرورة توسعة المطاف بالبيت الحرام، وفيه الرد على نقض البنيان لمؤلفه سليمان بن حمدان» طبعها المكتب الإسلامي.

قال الشيخ عبد الله في الفصل الأول منها: «رُبّ صاحبِ عزيمةٍ قويةٍ، وطريقةٍ قويمةٍ، ينهض بجده وجهده إلى خدمة أمته، ومنفعة أهل ملته بتقديم تأليفٍ لطيفٍ كرسالة «المقام» المحققة بالآثار الصحيحة والحِكمِ الصريحةِ التي يقبلها الذوقُ السليمُ، وتوافق أصول الدين القويم، فما يخطو بعض خطوات حتى يتصدّى له السعاةُ المماحلون فينصبون في طريقه العوائر، ويخدُّون له الأخاديد، ويأتون إليه من كُلِّ فجٍّ عميقٍ ليقطعوا عليه الطريق، ويُلجئوه إلى الحرج والضيق، فتضعف عزيمتُه، وتنحل شكيمتهُ، ويكسل عن المضي في سبيل عمله والنصح لأمته، ويؤثر الميول إلى الراحة والخمول..».

٣/ ١٦- عمارة القبور أو: البناء على القبور:

قال في أوله: «فإني اطلعتُ على بعض الرسائل التى ألفت في هذه الأيام في شأن البناء على القبور، وسمعت بما جرى في هذه المسألة من النزاع، فأردت أن أنظر فيها نظر طالبٍ للحقِّ، متحرٍّ للصواب..».

وللكتاب طبعتان، الأولى باسم: «البناء على القبور» تحقيق/ حاكم بن عبيسان المطيري، والثانية باسم: «عمارة القبور» إعداد/ ماجد بن عبد العزيز الزيادي، واعتمد فيها على النسخة المؤخّرة للشيخ **المعلمي**، بينما اعتمد المطيري على نسخة مقدّمة كأنها كانت مسوّدة للكتاب.

٣/ ١٧- هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام:

قال السماري في هامش (ص٥٨) أنها طبعت عام (١٤١٤هـ) -مكتبة الإرشاد- صنعاء.

٣/ ١٨- بحث في سير النبي ﷺ في حجه بين المشاعر، ومتى كان إسراعه، والكلام حول وادي «محسر» وسبب الإسراع فيه. أو «سير النبي ﷺ من عرفات إلى مزدلفة»:

ذكره السماري بالاسم الأول، وقال: يقع في (٤) صفحات من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٦) سطرًا، وفي السطر (٢٣) كلمة، ومكتوبة بخط دقيق جدًّا يُقرأ.

وسماه الزيادي بالاسم الثاني، وقال: عدد الأوراق (٦)، س(٢١) مقاس (٢٥×١٥) وهى الرسالة الرابعة في «المجموع» الذي أعده الزيادي من مؤلفات **المعلمي**. ومصورتها خطها دقيق كما قال السماري، فالظاهر أنهما نسختان لنفس الرسالة والله تعالى أعلم.

النوع الثاني: التحقيق والتصحيح:

٣/ ١٩- كشف المخدّرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه:

للشيخ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلي ثم الدمشقي. المولود سنة (١١١٠هـ) والمتوفى سنة (١١٩٢).

وقد ألّفه سنة (١١٣٨) - هكذا كتب على غلاف الكتاب.

وصاحب «أخصر المختصرات» هو الشيخ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بدر الدين بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن بلبان الخزرجي البعلي ثم الدمشقي. المولود سنة (١٠٠٦هـ) والمتوفى سنة (١٠٨٣هـ) وقد قال زين الدين في

مقدمة الشرح عن «أخصر المختصرات» أنه: «يحتاج إلى شرح يكشف عن وجوه مخدراته النقاب، ويُبرز ما خفي من مكنوناته وراء الحجاب».

فمعنى «المخدّرات»: الخافيات المستورات.

والكتاب طبعه محب الدين الخطيب في مطبعته، في مجلد واحدٍ، هكذا قال السماري (ص٧٤) ولم أره وإنما وقفت على طبعة أخرى في مجلدين سيأتى ذكرها؛ وليس فيها ما يلي: قال السماري:

بدأه الشيخ **المعلمي** بتقدمة عنون لها بقوله: «بيان من ناسخ الكتاب ومصحح أصله» ذكر فيها كيفية وصول النسخة الخطية إليه، وشروعه في النسخ، والصعوبات التي واجهته بسبب أعجمية كاتب النسخة، فعمل على إصلاح الخلل والتصحيف والتحريف وبين منهجه في ذلك فقال: [أما عملي في الإصلاح فكما يأتي:

١- الشرح ممزوج بالمتن، وهما في الأصل مكتوبان بنمط واحدٍ إلّا أنه اعتمد بتعيين كلمات المتن بوضع خط أحمر على العبارة أو الكلمة، ولكنه وقع الخلل في هذه الخطوط فكثيرًا ما تهمل وكثيرًا ما تجعل على عبارات أو كلمات من الشرح، وأنا وضعت كلمات المتن وعباراته بين قوسين هكذا () والتزمت مقابلة المتن المطبوع حرفيًا[1]، ونبهت على المواضع التي يكون فيها ما في الأصل محتملًا.

٢- لكثرة ما في الأصل من اشتباه وتصحيف وتحريف التزمت مع مقابلة المتن المطبوع مراجعة الكتب الموجودة في المكتبة في الفقه الحنبلي، ولا سيما المنتهى بشرحه والإقناع بشرحه، فإن شارحنا لا يكاد يخرج عنهما ويساير هذا تارة وهذا أخرى، فحيث يقع الخلاف ويكون ما في الأصل محتملًا أبقيه وأنبه في الحاشية على ما خالفه، وحيث يتضح أن ما في الأصل غلط أنبه عليه في الحاشية وأثبت في الصلب

(١) وهو متن «أخصر المختصرات» المطبوع بالمطبعة الماجدية بمكة سنة (١٣٣٢هـ).

ما هو الصواب وأبين مرجعه فأكتب عليه بالمرسمة الحمراء «مط» أعني المتن المطبوع، أو «منتهى» أو «شرح المنتهى» أو «إقناع» أو «كشاف» أريد بهذا كشاف القناع شرح الإقناع إلى غير ذلك، إلا المواضع التي يكون خطأ ما في الأصل فيها بغاية الوضوح ومعرفة الصواب بعينه واضحة فإني أثبت الصواب ولا ألتزم استيعابها بالتنبيه على ما وقع في الأصل لكثرة ذلك وضئآلة فائدة التنبيه وقد نبهت على كثير منه[(١)].

٣- وقع في مواضع من الأصل سقط يختل به الكلام واستدركته من المتن المطبوع، أو غيره وجعلته بين حاجزين هكذا [] وأبين مصدره.

ولا أقول إني حققت الكتاب ولا صححته وإنما قمت بما تيسر من الإصلاح في الجملة، إذْ لم تطب نفسي بإهماله. والله الموفق][(٢)].

وقال في كلمة ختامية في آخر الكتاب بعد حمد الله والصلاة على نبيه:

[وبعد فقد فرغت من نسخ هذا الشرح عن النسخة المحفوظة بمكتبة الحرم المكي.. هذا وقد روحت عن نفسي من سآمة النقل بتعليق كلمات من عندي في الهوامش]، وهي لا تجاوز أسطرًا معدودة، وربما أطال كما في الصفحات التالية: (ص١٨٣، ١٩٣، ٢٣٠، ٣١٧، ٣٢٣، ٤٠٨، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٦٩، ٤٨٣، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٢) وقال: [وفي الكتاب بعض كلمات هي موضع للاعتراض كقوله «وعني بهم» بعد ﷺ والأمر فيها ليس بشديد. وفيه أيضًا

(١) قال محب الدين الخطيب: «وهذا الذي نبه عليه حضرة العالم الجليل الشيخ عبد الرحمن **المعلمي**، وقد ذكر أن التنبيه عليه ضئيل الفائدة، أعرضنا عنه عند الطبع، لأنه من سقطات قلم ناسخ الأصل وهو أعجمي كما علمت، وأبقينا ما في التنبيه عليه فائدة علمية، **والحق أن الأستاذ المعلمي خدم هذا الشرح بصبر وبصيرة..** ».

(٢) كشف المخدرات (ص٩-١٠).

الاستدلال بأحاديث فيها نظر كما هي العادة في كتب الفقه حال بيني وبين البحث عنها استعجال إتمام الكتاب وكتب الحديث بحمد الله سبحانه متيسرة. والله الموفق]. اهـ.

والذي وقفت عليه طبعة في مجلدين مكتوب على غلافها: قام بمراجعته وتصحيحه الأستاذ عبد الرحمن حسن محمود من علماء الأزهر الشريف. من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض لصاحبها: فهد بن عبد العزيز السعيد.

وليس فيها أثر لما في طبعة محب الدين الخطيب من مقدمة التصحيح للشيخ **المعلمي**، ولا فيها تعليق أو تصحيح لغير **المعلمي** والخطيب، وليس فيها إشارة إليهما، وإنما أبقيت التعليقات كما هي، وليستنتج القارىء.

النوع الثالث: المشاركة في التحقيق:

٣/ ٢٠- عمدة الفقه:

للإمام موفق الدين ابن قدامة الحنبلي.

جاء على غلاف الكتاب: «قابل الأصل وحرّره عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** أمين مكتبة الحرم، شرحه وعلّق حواشيه عبد الله بن عبد الرحمن البسام..».

طبعته مطبعة الحلبي، ونشرته مطبعة النهضة الحديثة بمكة.

الفصل الثاني: قيد الطبع:

٣/ ٢١- التعقيب والمناقشة لبعض الشارحين من المعاصرين من الحنفية لجامع الترمذي:

قال في أوله: «.. فإني وقفت على شرح لبعض أجلّة علماء العصر من الحنفية لجامع الترمذي اعتنى فيه بالمسائل الخلافية وسرد الأدلة، وتنقيحها رواية ودراية. ولم يتقيد بأقوال المتقدمين في طرق التأويل والاستدلال، وإن تقيد بمذهبه في

الأحكام، وقد طالعت منه من أوله إلى أواخر كتاب الصلاة.. بل أكاد أجزم أن من طالع رسالتي هذه اضطره الإنصاف إلى أن يشكرني، وإلى الله تعالى أضرع أن يطهر قلبي من الهوى والعصبية، ويُخلص عملي كله لوجهه الكريم ونصرة شريعته المرضية، وهو حسبي ونعم الوكيل».

قال الزيادي: وهذه الرسالة قيد الطبع.

الفصل الثالث: في المخطوط

وليس فيه إلا التأليف.

قال السماري: للمعلمي بحوث في مسائل فقهية متفرقة وهي:

٣/ ٢٢- بحث في قيام رمضان:

يقع في (١٣) صفحة من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٤) سطرًا، وفي السطر (١٥) كلمة، وخطه لا بأس به.

٣/ ٢٣- بحث في توسعة المسعى بين الصفا والمروة، والصفا والمروة أيضًا:

يقع في (٥) صفحات من الحجم الكبير في الصفحة (٢١) سطرًا، وفي السطر (١٥) كلمة، مكتوبة بخط لا بأس به.

٣/ ٢٤- بحث في توكيل الوليّ في النكاح:

يقع في (٣٥) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (١٦) سطرًا، وفي السطر (١١) كلمة، بخط لا بأس به.

٣/ ٢٥- بحث في عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف:

يقع في (٥) صفحات من الحجم الكبير في الصفحة (٣٠) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة، بخط لا بأس به.

obeikandi.com

٣/ ٢٦- بحث في القبلة وقضاء الحاجة:

يقع في (٢٣) صفحة من الحجم الكبير في الصفحة (٣٢) سطرًا وفي السطر (١٢) كلمة، فيها ضروب وخطها يقرأ.

٣/ ٢٧- بحث في الربا وأنواعه، والمضاربة والاحتكار:

يقع في (٦٢) صفحة من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٧) سطرًا، في السطر (١٢) كلمة، ومتآكل جزء منها.

٣/ ٢٨- بحث في هل للجمعة سنة قبلية؟ وسبب تسمية الجمعة:

يقع في (٢٤) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (١٧) سطرًا في السطر (١٣) كلمة، بخط لا بأس به.

٣/ ٢٩- بحث في مسائل في الطلاق:

يقع في (٤٠) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (٢٤) سطرًا، في السطر (١٣) كلمة، فيها ضروب وخطها يقرأ.

وقال ماجد الزيادي:

٣/ ٣٠- رسالة حول اشتراط الصوم في الاعتكاف:

قال في أولها: «.. جرت المذاكرة بين الحقير وبين السيد العلامة صالح بن محسن الصميلي من علماء الزيدية.. في اشتراط الصوم في الاعتكاف». (ق٣١، س ٣٤)، م (٣٥×٢٤). ولعلّها التي مرّت برقم (٢٥).

٣/ ٣١- رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة:

قال في أولها: «.. فهل يبقى المسعى كما هو وقد ضاق بالساعين وأضر، أم ينبغي توسعته؛ لأن المقصود هو السعي بين الصفا والمروة وهو حاصل في المقدار الذي يوسع به هذا» والظاهر أنها التي سبقت برقم (٢٣).

(ق٦، س١٧)، (٢٥×١٠).

obeikandl.com

٣/ ٣٢- حول أجور العقار:

قال في أولها: «.. كثُر الضّجِيج هذه الأيام من ارتفاع أجور العقار وكتب في ذلك فضيلة الشيخ/ عبد الله الخياط، وغيره والقضية وما يشبهها مفتقرة إلى تحقيق علمي مشبع لا أزعم بأني أهل له ولكنني سأحاول كتابة ما عسى أن يكون حافزًا لمن هو أهل له على النظر في القضية، وفصل القول فيها..».

هذه هي المبيضة، وهي ناقصة، وأمّا المسودة فهي بعنوان «الإسلام والتسعير ونحوه» وهي كاملة.

(ق٧، س٧)، م (١٠×١٠).

٣/ ٣٣- التعليق على كتاب الاستفتاء في حقيقة الربا:

قال في أوله: «.. قبل سنين نشر بعض الفضلاء في حيدر آباد الدكن -إحدى مدن الهند- رسالة بعنوان «الاستفتاء في حقيقة الربا» أجلب فيها بخيله ورجله لتحليل ربا القرض، وأرسلت من طرق الصدارة العالية «شيخ الإسلام» في حيدر آباد إلى علماء الآفاق ليبدوا رأيهم فيها وأنا مطلع على المقصود من تأليفها ونشرها، ولا حاجة الآن إلى ذكر ذلك».

٣/ ٣٤- بحث في صلاة الوتر ومسماه في الشرع:

قال في أوله: «.. فإنه لما كان في أوائل شهر رمضان عام (١٣٤٢هـ)، سألني بعض الإخوان عن شيء من أحكام الوتر المختلف فيها، طالبًا بيان الراجح من الأقاويل مع بيان الدليل..».

٣/ ٣٥- كشفُ الخفاء عنْ حُكم بيع الوفاء:

قال في أوله: «.. أما بعد فقد سألني بعض الإخوان عن حكم البيع الذي يقال له بيع العهدة إلى غير ذلك من الأسماء، وهو شائع في بلاد حضر موت، وكثير من البلدان».

٣/ ٣٦- الرق في الإسلام:

قال في أولها: «أما بعد.. فإن بعض الإخوان سألني عن قضية الرق في الدين الإسلامي وذكر لي بعضهم اعتراضات الملحدين وشيئا من أجوبة المرعوبين، فذكرت له ما حضرني فأعجب به، وسألني تقييده بما يكمله في رسالة، فأجبته إلى ذلك راغبًا إلى الله سبحانه في التوفيق»

وهي عبارة عن أوراق مبعثرة ولم أجد منها إلّا ورقتين من هذه الرسالة، يسر الله جمعها وتحقيقها وطبعها.

٣/ ٣٧- فلسفة الأعياد وحكمة الإسلام:

قال في أولها: «.. إن بروز الأمة بمظاهر السرور والزينة يُعبر عن سرور عظيم عام حدث لها، والسرور العام إنما ينشأ عن نعمة عظيمة عامة حدثت للأمة، إذن فالعيد يوم مخصوص من السنة تحدث فيه كل سنة نعمة عظيمة عامة للأمة تبعث في قلوب أبنائها سرورًا عظيمًا يسوقهم بطبيعة الحال إلى الاجتماع على إظهار الزينة بأنواعها..».

(ق٤، س١٣)، م (٢٥×٢٣).

وأسماه السماري: فلسفة الأعياد وحُكمه في الإسلام.

وقال: من العناوين التي وردت في الرسالة: «منشأ الأعياد» و«الأعياد الدينية» و«نظرية الإسلام في الأعياد».

وردّ فيها على من يقدح فيمن يرى بدعة الاحتفال بالمولد.

تقع في (٧) صفحات من الحجم الكبير، عدد الأسطر (٢٨) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة، وعليها حواش، وورقها قديم.

٣/ ٣٨- إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه:

أو «أحكام الكذب»:

قال الزيادي: قال في أولها: «.. فإني لما نظرت فيما وقع من الاختلاف في العقائد والأحكام، ورأيت كثرة التأويل للنصوص الشرعية، تبين لي في كثير من ذلك أنه تكذيب لله سبحانه ورسله، ثم رأيت في كلام بعض الغلاة ما هو صريح في نسبة الكذب إلى الله تعالى ورسله، وفي [كلام][(١)] من دونهم ما يقرب من ذلك. فجرّني البحث إلى تحقيق معنى الكذب، فرأيت أن أفرد ذلك في رسالتي هذه، وأسأل الله تعالى التوفيق». (ق٢٤، س١٩)، م(٢٤×٢٠).

ولم يقف السماري على هذه الرسالة.

وقد أشار **المعلمي** إلى كتابه هذا في غير موضع من «التنكيل».

***

(١) في مقدمة «عمارة القبور» (ص٤٣): «كلامهم» والظاهر أنه خطأ.

obeikandl.com

القسم الرابع: أصول الفقه

٤/ ٣٩- رسالة في أصول الفقه:

قال ماجد الزيادي:

قال في أولها: «أما بعد، فإني ممن عُدّ لقلة العلماء عالمًا،.. فسألني بعض طلبة العلم، فلا يسعني إلّا أن أسعفهم بمرادهم لا على أنني عالم معلم، بل إني طالب علم من جملتهم أذاكرهم على حسب وسعي، ومن جملةِ ما الْتُمِس مني القراءةُ فيه: علمُ أصول الفقه، فوجدت الكتب التي بأيدي الناس في هذا العلم على ضربين:

الضرب الأول: كتب الغزالي ومن بعده.

الضرب الثاني: بعض مختصرات لمن قبله «كاللمع» للشيخ أبي إسحاق «والورقات» للجويني.

فالضرب الأول: فإنه قد مزج بمباحث كثيرة من علم الكلام والأصول المنطقية، وأنا- وإن كان لا يتعسر عليّ فهم كثير من هذين الاثنين- راغبٌ بنفسي عنهما، متحرجٌ من الخوض فيهما.

وأما الضرب الثاني: فإنه بغاية الاختصار، ولا يخلو ذلك عن تعقيد».

والرسالة ما تزال مسودة، وعليها حواشي وتعليقات ضرب على بعضها.

(ق٤، س٣٠)، م (١٥×١٣).

***

القسم الخامس: في السنة وعلومها ورجالها

وهو ستة أبواب:

الباب الأول: في مصطلح الحديث وعلوم الرواية وأحكام الجرح والتعديل:

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: التأليف.

٥/ ٤٠ - القسم الأول من «التنكيل» وهو في القواعد:

وهي:

١ - رمي الراوي بالكذب في غير الحديث النبوي.

٢ - التهمة بالكذب.

٣ - رواية المبتدع.

٤ - قدح الساخط ومدح المحب ونحو ذلك.

٥ - هل يشترط تفسير الجرح؟

٦ - كيف البحث عن أحوال الرواة؟

٧ - إذا اجتمع جرح وتعديل فبأيهما يعمل؟

٨ - قولهم: من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا..

٩ - مباحث في الاتصال والانقطاع.

٥/ ٤١ - كتاب «الاستبصار في نقد الأخبار»:

قال في أوله: «أما بعد فهذه -إن شاء الله تعالى- رسالة في معرفة الحديث، أتوخّى فيها تحرير المطالب، وتقرير الأدلة، وأتتبع مذاهب أئمة الجرح والتعديل فيها

ليتحرر بذلك ما تعطيه كلمتهم في الرواة.. وأرجو - إذا يسّر الله تبارك وتعالى إتمام هذه الرسالة كما أحبُّ -أن يتضح لقارئها سبيلُ القوم في نقد الحديث، ويتبين أن سلوكها ليس من الصعوبة بالدرجة التي يُقطع بامتناعها، وعسى أن يكون ذلك داعيًا لأولي الهمم إلى الاستعداد لسلوكها، فيكون منهم أئمة مجتهدون في ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا ونقد الخبر على أربع مراتب:

الأولى: النظر في أحوال رجال سنده واحدًا واحدًا.

الثانية: النظر في اتصاله.

الثالثة: البحث والنظر في الأمور التي تدل على خطأ إن كان.

الرابعة: النظر في الأدلة الأخرى مما يوافقه أو يخالفه. فلنعقد لكل واحدة من هذه الأربع مقالة، ونسأل الله تبارك وتعالى التوفيق. اهـ.

وقد طبعت المقالة الأولى منها، بتحقيق: سيدي محمد الشنقيطي، وقال في مقدمة التحقيق: ولا نعلم هل أتم الشيخ الكتاب أم فقد؟ وقال السماري (ص٥٤-٥٥): «تقع في كراس من الحجم المتوسط، صفحات الكتابة (٦٢) صفحة في الصفحة (١٦) سطرًا، في السطر (١١) كلمة، والرسالة لم تكمل، ولم يجاوز فيها المقالة الأولى من المقالات الأربع التي أشار إليها».

٥/ ٤٢- مقدمة الفوائد المجموعة.

٥/ ٤٣- الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله تعالى في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء:

قال الزيادي: لهذه الرسالة نسختان:

الأولى: بخط المؤلف -**المعلمي** - كتبت بخط جيد- وبعض أوراقها متآكلة الأطراف.

وعدد أوراقها (٤)، في كل سطر (٣) كلمة، ومقاسها (١٧×٣٠).

الثانية: كتبت بخط العلامة المحدث حماد الأنصاري حفظه الله.

وعدد أسطرها (٢٦)، ومقاسها (١٨×٣٢).

وفرغ من نسخها يوم الأربعاء، الموافق (٢٠/ ٤/ ١٣٨٢هـ) في مكة المكرمة، أي: قبل وفاة **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ بأربع سنوات.

وقد قال الزيادي قبل ذلك بقليل: «جمعتُ ما يتعلق بالتدليس وجهود **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ في بيانه، والتعريف به، وآراؤه في بعض مباحثه، وذلك لِما حباه الله -تعالى- من استقراء قوي وتتبع مضنٍ في كتب الرجال والعلل، وقد صيرف جمهرة منها، وقد سميت ما جمعته بـ «رفع التغليس عن معنى التدليس» وهو جزء كبير، يسّر الله نشره». اهـ.

٥/ ٤٤- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة:

وهو رد على كتاب جمعه محمود أبو رية وسماه «أضواء على السنة المحمدية» قال عنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه: «.. طالعته وتدبرته، فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السنة النبوية مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره، وقد ألف أخي العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة -وهو على فراش المرض عافاه الله- ردًا مبسوطًا على كتاب أبي رية لم يكمل حتى الآن. ورأيت من الحق عليّ أن أضع رسالة أسوق فيها القضايا التي ذكرها أبو رية، وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحريًا إن شاء الله تعالى الحق..

ثم بدأه بنقد إطراء أبي رية لكتابه وتمنى أن يترك ذلك للقارىء، وبيّن قضية «العقل» ودوره في الحديث عند «رجال الحديث» وأنهم راعوه في أربعة مواضع: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، ثم دافع عن بلاغة رسول الله ﷺ، وتوسع في الكلام على حديث «من كذب عليّ

متعمدًا» وبعد ذلك بيّن معنى السنة لغة وشرعًا، ومكانتها من الدين، والضابط في كلام رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية، وانتقل إلى بيان كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ، وهل نهى عن كتابة الحديث؟ والتحقيق في كتابة الحديث متى بدأت؟ وهل رغب الصحابة عن رواية الحديث؟ مع بيان جملة من الأسباب في قلة حديث بعض مشاهير الصحابة، ومدى تشددهم في قبول الأخبار.

ثم انتقل إلى الرواية بالمعنى والتحقيق في كتابة المصاحف، والقراءات والأحرف السبعة، وتعرض أيضًا للحديث ورواته ونقد الأئمة للرواة، وطرقهم في ذلك، مع بيان الوضع في الحديث ومقداره، ثم دافع عن الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان وبرأه مما قيل فيه، وعقد فصلًا في الإسرائيليات وبعده في المسيحيات، ثم استطرد طويلًا في الدفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه ونفي الكذب والتشيع والتدليس عنه وعن الصحابة، وبين بعدها أن ما انتقده أبو رية على أبي هريرة رضي الله عنه نيف وثلاثون حديثًا قد أجاب عنها رحمه الله بما يشفي ويكفي، ثم بين فضل أبي هريرة رضي الله عنه ومنزلته عند الصحابة.

وأجاب بعد ذلك عن أحاديث استشكلها أبو رية من حديث بعض الصحابة غير أبي هريرة.

وتعرض لتدوين الحديث عند أتباع التابعين، وللخبر وأقسامه.

ثم فصّل القول في سحر اليهودي للنبي ﷺ، ودافع عن الإمام مالك وموطئه، وعن الإمام البخاري وجامعه الصحيح.

ثم انتقل إلى عدالة الصحابة وثبوتها، وتكلم عن مدار القبول والرد للروايات ومنزلة القواعد النظرية القديمة والحديثة من ذلك.

ثم نقد خاتمة أبي رية كما نقد مقدمته.

وأفرد بحثًا مع صاحب المنار[1] في نهاية الكتاب.

ولقد انتهى من جمع كتابه «الأنوار» في أواخر شهر جمادي الآخرة سنة (١٣٧٨هـ).

النوع الثاني: المشاركة في التصحيح والتحقيق:

٥/ ٤٥- كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي:

طبعته المطبعة السلفية، بإشراف محب الدين الخطيب.

شارك الشيخ **المعلمي** في تصحيح الكتاب، وكتب ترجمة للخطيب البغدادي في آخر الكتاب، ويدل على أن الترجمة بقلمه إحالته عليه في حاشية «الموضح» للخطيب (١/ ٣). لكن نشرت الكتاب مرة أخرى: المكتبةُ العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها: محمد سلطان النمنكاني، فحذف تلك الترجمة منها.

وقال الشيخ **المعلمي** في خاتمة الطبع: «أما بعد فقد تم طبع كتاب «الكفاية في علم الرواية». للخطيب البغدادي.. وعنى بتصحيحه من رجال الدائرة.. وخادمهم الحقير عبد الرحمن بن يحيى اليماني.. وكان تمام الطبع في يوم الأربعاء عاشر شهر شعبان سنة (١٣٥٧هـ)».

الفصل الثاني: في المخطوط:

٥/ ٤٦- رسالة في أحكام الجرح والتعديل وحجية خبر الواحد:

قال الزيادي (ص٤٣):

قال في أولها: «.. وجدت كلام المتقدمين في أحكام الجرح والتعديل قليلًا ومنتشرًا، وكلام من بعدهم مختلفًا غير وافٍ بالتحقيق، ورأيت لبعض المتأخرين

(١) هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير «المنار».

كلامًا حاد فيه عن الصواب، ويُسِّر لي في تحقيق بعض المسائل ما لم أعثر عليه في كتب القوم، فأردت أن أقيد ذلك، ثم رأيت أن أضم إلى ذلك شيئًا من الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه، فجمعت هذه الرسالة، وقد بنيتها على ثلاثة أبواب ومن الله تعالى أسأل الإعانة والتوفيق..».

وذكر السماري (ص٤٩): الاحتجاج بخبر الواحد.

وأشار إلى ذكر **المعلمي** له في كتاب «الاستبصار» ثم قال: ولم أعثر عليها.

٥/ ٤٧- أحكام الحديث الضعيف:

قال السماري:

وقفت على رسالة للشيخ قال في أولها بعد الحمد والصلاة: «أما بعد: فهذه رسالة في أحكام الحديث الضعيف جمعتها لما رأيت ما وقع للمتأخرين من الاضطراب فيه..» تقع في ثلاثة دفاتر:

الأول: من الحجم المتوسط، صفحات الكتابة (٤٣) صفحة، في الصفحة (١٦) سطرًا، والسطر (١٠) كلمات، ثم يليه الثاني: كالصفات السابقة، صفحات الكتابة (٣٠) صفحة، ثم يليه الثالث: كسابقيه، صفحات الكتابة (٣٤) صفحة. اهـ.

وقد أشار إليها الشيخ **المعلمي** في مقدمة «الفوائد المجموعة»، وفي كتاب «الأنوار الكاشفة» (ص٨٧-٨٨) إذ قال:

«معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة. ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة، إنما هو في فضيلة عمل متفق

عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم، غير أن بعض من جاء بعدهم فهِم منها التساهل فيما يرِدُ في فضيلةٍ لأمر خاص قد ثبت شرعه في الجملة؛ كقيام ليلة معينة فإنها داخلة في جملة ما ثبت من شرع قيام الليل. فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالحديث الضعيف، وقد بين الشاطبي في «الاعتصام» خطأ هذا الفهم، ولي في ذلك رسالة لا تزال مسودة»[(١)].

ونقل السماري عن كتاب «العبادة» للمعلمي (ص٤٠٨) جوابًا على سؤال أحدهم عن وضع أظفار الإبهامين على الشفتين والعينين عندما يقول المؤذن: أشهد أن محمدًا رسول الله، فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بدعة، وقد علمنا رسول الله ﷺ ما نقول عند سماع الأذان وبعده.. فقال السائل: فهل ورد حديث في هذا الفعل. قلت: قد روي في ذلك حديث نص الأئمة على أنه كذب موضوع ليس من قول النبي ﷺ. على أنه لو لم يكن موضوعًا وكان ضعيفًا لما جاز العمل به إجماعًا، أما على القول بأن العمل بالضعيف لا يجوز مطلقًا فواضح، -وهذا هو الحق كما حققناه في موضع آخر- ونقْلُ الإجماع على خلافه سهو، وأما على قول من زعم أن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال فلجواز العمل عندهم شرائط، منها اندراج ذلك الفعل تحت عموم ثابت، وهذا الفعل ليس كذلك». اهـ.

---

(١) وقد استفدت من هذا النقل في رسالتي: «حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» (ص٤٩)، وقد طبعت الرسالة قديما عام ١٩٩٢م، نشر مكتبة السنة بالقاهرة، ثم مكتبة الجيل بلبنان، وكتب عليها: تأليف أشرف بن سعيد، وهو ما اشتهرتُ به حينئذ، وأنوي إعادة إعداد هذه الرسالة للطبع في صورة جديدة إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني: تحقيق المقال في تراجم الرجال:

٥/ ٤٨ - محاضرة بعنوان: علم الرجال وأهميته:

طبعته دار البصائر بدمشق، ودار الحرمين بالقاهرة بتعليق الأخ: أبي معاذ طارق ابن عوض الله.

وهى عبارة عن محاضرة ألقاها **المعلمي** في المؤتمر السنوي الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند عام (١٣٥٧هـ).

بدأها بمقدمة في شرف العلم وخاصة علم الرجال لأهميته في معرفة السنة الصحيحة والتاريخ السليم.

ثم بيّن تاريخ علم الرجال وأن أول من تكلم في أحوال الرجال هو: القرآن، ثم النبي ﷺ، ثم الصحابة، ثم التابعون وعامة من ضعف من التابعين إنما ضعفوا للمذهب كالخوارج أو لسوء الحفظ أو للجهالة.

ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده فكثر الضعفاء والمغفلون والكذابون والزنادقة، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت، واستمر ذلك إلى القرن العاشر.

وبيّن جملة من طرق الأئمة في اختبار الرواة، وبيان حفظ علماء السلف لتراجم الرجال وأن الرجل لا يسمى عندهم عالمًا حتى يكون عارفًا بأحوال الرجال.

وذكر طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل، فعدّ اثنين وخمسين إمامًا من أئمة الجرح والتعديل، بدأ بشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وختم بالسخاوي (ت٩٠١هـ).

وذكر تدوين العلم متى بدأ وحظ علم الرجال منه، وطريقة العلماء في وضع كتب الرجال، ثم ذكر إحياء كتب الرجال ونوه ببعض من حصلت منه عناية في ذلك، فذكر الكتب الخاصة بأسماء الصحابة، ثم الخاصة بالحفاظ وأسماء الرجال.

وختم المحاضرة بأبيات له في الثناء على دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

٥/ ٤٩- «طليعة التنكيل» وطبعت في حياة المعلمي.

٥/ ٥٠- «التنكيل» قسم التراجم منه:

طبع الكتاب بتحقيق العلّامة محمد ناصر الدين الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- وصدرت الطبعة الأولى عن المكتب الإسلامي (١٠/ ٩/ ١٣٨٦هـ) وكان **المعلمي** قد توفي في (٦/ ٢/ ١٣٨٦هـ) أي طبع الكتاب بعد وفاته بنحو سبعة أشهر.

أما عن تأليفه له فقبْل ذلك بعشر سنين أو أكثر، فقد ذكر عبد الله **المعلمي** في ترجمته للشيخ المنشورة سنة (١٣٧٦هـ) أن من مؤلفات الشيخ المخطوطة: كتاب «التنكيل» في مجلدين تحت الطبع، لكن الكتاب لم يطبع في حياة المؤلف كما سبق.

وعن قصة تأليف هذا الكتاب، يقول ماجد الزيادي بعد وقوفه على المسودات الخاصّة به:

١- عثرت على النسخة المسودة لكتاب «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» قال في أولها: «.. أما بعد: فإن بعض إخواني من أهل العلم رغب إليّ في تصفح رد الأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري على الخطيب البغدادي، الذي سمّاه «تأنيب الخطيب» فأجبت إلى ذلك راجيًا أن يكون الأستاذ وُفِّق في هذه المعركة لامتثال طريقة العلماء الحكماء الذين يشفون من الداء، فأحسن الدفاع عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ متوقيًا الإساءة إلى الأئمة الذين نُقلت عنهم تلك الكلمات، أو نقلوها، متلطفًا في الاعتذار عن الفريقين، حاقنًا دم الأخوين.

وأقول في نفسي: لو غيْر الأستاذ طرق هذا الباب لكان ينبغي أن يُرحم، فأما الأستاذ فإن رحمته أو الاشفاق عليه لا تكون إلا مِنْ منْ لا يعرف طول باعه وسعة اطلاعه، فجدير أن لا يلبث أن تستبجل الرحمة حسدًا، أو الإشفاق إعجابًا، بيْد بعد التصفح بان لي أن الأستاذ استدبر تلك الطريقة المثلى، وجارى الغلاة فأبّر عليهم وأربى، لجأ إلى المغالطة والتجاهل في كثير من المواضع، بنى كثيرًا من مقاصده على

قواعد غير محررة، ونصب العداء لسائر أئمة الفقه والحديث، وأبان عن استعداد تام للطعن في كل من يعرض له منهم..»

(ق٢٤٠، س١٧)، م (١٧×١٠)

٢- بعد أن طبع **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته «طليعة التنكيل» والتي هي عبارة عن نموذج من مغالطات الكوثري، كتب الكوثري رسالة بعنوان «الترحيب بنقد التأنيب» مبينًا فيها أخطاء وقعت في رسالة **المعلمي** «الطليعة».

فكتب **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان «تعزيز الطليعة» بين فيها الداعي لهذه الأخطاء قال في أولها:

«أما بعد. فهذه رسالة أردفت بها رسالتي «طليعة التنكيل» لمّا وقفت على رسالة الأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري التي سماها «الترحيب بنقد التأنيب» يرد بها على الطليعة[1]، واسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه».

وبعد هذه الرسالة كتب **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان «شكر الترحيب» وقد قسّم هذه الرسالة إلى قسمين:

---

(١) قال **المعلمي**: «طبعت الطليعة بعيدًا عني، وبعد مدة وصلت إليَّ منها بضع نسخ مطبوعة، وكنت عند إرسال المسودة إلى الناشر أذنت بالتعليق، ويمكن أني أذنت بالإصلاح، كنت أعتقد أن ذلك لن يتعدى زيادة فائدة، أو التنبيه على خطأ، فلما وقفت على المطبوع وجدت خلاف ذلك، رأيت تعليقات وتصرفات في المتن إنما تدور على التشنيع الذي يسوء الموافق من متثبتي أهل العلم ويعجب المخالف، هذا مع كثرة الأغلاط في الطبع، فكتبت إلى الناشر في ذلك على أمل التنبيه على الأغلاط، وعلى ما يدفع عني تبعة ذلك التشنيع، وإلى الآن لم يصلني منه جواب.

هذا مع علمي أنه ساءه ذلك التصرف كما ساءني، والكلمة التي طبعت كمقدمة «للطليعة» إنما هي كلمة كنت كتبتها قبل تلخيص «الطليعة» بمدة لما طلب بعض فضلاء الهند أن أشرح له موضوع كتابي، ولا أدري كيف وقعت إلى المعلق، أو الطابع، فأدرجها كمقدمة «للطليعة» ومع هذا لم تنج تلك الكلمة من التصرف أيضًا. المؤلف». نقله الزيادي من مسودات الكتاب.

القسم الأول: «في أشياء أخذها عليّ الأستاذ وهو محق في الجملة..»

القسم الثاني: «في أمور تجناها الأستاذ..».

ق (٥٠)، س (١٣)، م (٢٥×١٠).

٣- بعد كتابة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «التنكيل» كتب رسالة بعنوان: «تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري». قال في أولها:

«أما بعد. فإني وقفت على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري، ورأيته تعدى ما يوافق عليه هو من توقير الإمام أبي حنيفة وحسن الذب عنه إلى الطعن في غيره من أئمة الفقه والحديث، جمعت كتابًا في رد الباطل من مطاعن الكوثري سميته «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

.. والآن بدا لي أن أفرد ما يتعلق برد مزاعم الكوثري التي حاول الغض من الإمام الشافعي، وهو هذا..».

٤- عثرت على رسالة خطية للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بعث بها إلى فضيلة الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا فيها سبب تأليفه «طليعة التنكيل» ومنبهًا على الأخطاء الواقعة فيها ومسائلًا له، قال في أو لها:

«الله الحمد.. العلّامة المِفضال أبي الأشبال ناصر السنة الشيخ أحمد محمد شاكر أدام الله تعالى توفيقه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

قبل ثلاث سنوات تقريبًا جاء صديق لي من أهل الفضل بكتاب وناولني إياه، فقرأت عنوانه، فإذا هو كتاب «تأنيب الخطيب..» للأستاذ محمد زاهد الكوثري، وكنت قد وقفت على تعاليق للكوثري على ذيول «الحفاظ»، وكتب أخرى، فعرفت طريقته، فلم تطب نفسي بمطالعة تأنيبه، فرددت الكتاب على صاحبي فألح أن أنظر

فيه، فرأيت أن أطيب نفسه بقراءة ورقة أو ورقتين، فلما شرعت في ذلك، رأيت الأمر أشد جدًّا مما كنت أتوقع، فبدا لي أن أكمل مطالعته، وأقيد.. ملاحظات على مطاعنه في أئمة السنة وثقات رواتها فاجتمع عندي كثير من طبع نموذج بمصر في رسالة بعنوان «طليعة التنكيل» لا أراكم إلا قد تفضلتم بالاطلاع عليها، وآلمني أن الفاضل الذي علق عليها تصرف في مواضع من المتن بباعث النكاية في صاحب «التأنيب»، وذلك عندي خارج عن المقصود، بل ربما يكون منافيًا له، وفي النكاية العلمية كفاية لو كانت النكاية مقصودة لذاتها، ثم وقعت في الطبع أغلاط كثيرة، ولا سيما في إهمال العلامات، وعلى ذلك فليس ذلك بناقص من شكري للناشر والمعلق.

وأنا الآن مشتغل بتبييض الكتاب، لكن بقيت مُهمّات لم أهتد إلى مواضعها، وأنا منذ زمان أحب التعرّف عليكم والاستمداد منكم، فيعوقني إكباري لكم، وعلمي بأن أوقاتكم مشغولة بكبار الأعمال كخدمة «المسند».

وأخيرًا قوي عزمي على الكتابة إليكم،راجيًا العفو والمسامحة.

أهم الفوائد التي أسأل عنها أمور:

الأول: أن الكوثري ذكر أن أبا الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، روى عن أبي العباس الجمار عن ابن أبي سريج عن الشافعي مقالة مالك في أبي حنيفة: .. نعم رأيت رجلًا لو نظر لهذه السارية وهي من الحجارة فقال: إنها من ذهب لقامت حجته.

فأحب أن أعرف من أين أخذ الكوثري هذه الرواية، وما هو سندها إلى أبي الشيخ.

الثاني: أن الكوثري يقول في أبي الشيخ هذا: «ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال بحق» فأحب أن أعرف مستند الكوثري في ذلك.

وفي ذهني قصة فيها: أن رجلًا من المحدثين هجر صاحبًا له في حكاية عن الإمام أحمد تتعلق ببعض أحاديث الصفات، وقال الهاجر ما معناه: لا أزال هاجرًا له حتى يخرج تلك الحكاية من كتابه. هذه حكاية وقفت عليها قديمًا. ولم أهتد الآن لموضعها، ويمكن أن تكون الواقعة لأبي الشيخ والعسال وأن تكون هي مستند الكوثري.

الثالث: في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٧) من طريق يونس يعني ابن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: ناظرت محمد بن الحسن.. إلخ.

فالكوثري يزعم أن الخطيب تصرف في هذه الحكاية، والحكاية من وجه آخر عن يونس في «الانتقاء» لابن عبد البر (ص٣٤).

وأكاد أجزم أن ابن عبد البر اختصرها، فعسى أن تكونوا وقفتم عليها تامة في غير «تاريخ بغداد»، فأرجو إن تيسر لكم أن تفيدوني عن هذه الأمور الثلاثة، في عزمي أن أفرد من كتابي ترجمة الإمام الشافعي وترجمة الخطيب، لأن الكلام طال فيها فصار كل منها يصلح أن تكون رسالة مستقلة.

فهل هناك في القاهرة من الشافعية من ينشط لطبع تلك الرسالتين على نفقته. فإن كان، فأرجو من فضلكم أن تعرفوني حتى أرسلهما إليكم وتنوبوا عني فيما يلزم..».

٥- عثرت على ورقة خطية بقلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أجاب فيها عن تساؤل وهو أنه يورد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «القائد إلى تصحيح العقائد» ولا يعزو ذلك إلى كتبه. قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بسم الله الرحمن الرحيم. آنستُ من كلام بعض الإخوان أنه ينكر عليّ أني في كتاب «القائد إلى إصلاح العقائد» ربما ذكرت شيئًا من حِجاجِ شيخ الإسلام بدون عزو، فأرى أن أشرح حقيقة الحال:

لم أجمع ذاك الكتاب ليقرأه الإخوان وغيرهم ممن قد تفضّل الله تعالى عليهم بحسن العقيدة، وإنما جمعته دعوة لغيرهم، فههنا أمور:

١- كان الشيخ الخضر الشنقيطي[(١)] وصل إلى حيدر آباد حين كنت بها، وجرت له أمور، وجرى مرة ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فقال الشنقيطي: «أنا لا أحب كتب ابن تيمية، ولا تطاوعني نفسي قراءة شيء منها، ولقد جاء يوسف ياسين مرة بجزء من فتاوى ابن تيمية، فتركه في بيتي، فلما علمت بذلك غضبت، واضطرب خاطري، وكرهت أن يبيت الجزء في بيتي، فلم أستقر حتى أرسلت به إلى صاحبه».

هذا معنى كلامه، هذه حاله وحال أشباهه، ينفرون من كتب شيخ الإسلام، ومن اسمه أيضًا، على نحو ما ورد في عمر بن الخطاب أن الشيطان يفر منه، فظننت أن هؤلاء لو رأوا في كتابي ترداد ذكر شيخ الإسلام، يوشك أن يعرضوا عن قراءته البتة، وأنا أرى المصلحة أن أجترهم إلى مطالعته لعل الله تعالى أن ينفعهم به.

٢- كنت استعجلت في تأليف ذاك الكتاب، ولم يكن تحت يدي إذ ذاك من كتب شيخ الإسلام إلّا شرح «العقيدة الأصفهانية»، وكنت قبل ذلك قد طالعت عدة من كتبه، وعلق بذهني كثير من فوائدها لا من حيث أنه ذكرها، بل من حيث أنها حجج واضحة، وما كان من هذا القبيل، فلم يزل أهل العلم يحتج آخرهم بما احتج به من قبله، ولا يتكلف العزو إليه، كما استدل عمر بن عبد العزيز بقول الله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ على أن الإجماع حجة...». اهـ.

---

(١) قال الزيادي: ولقد عثرتُ على ورقة خطية بقلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن مجموع بيّن فيها لقائه مع الخضر الشنقيطي. قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما وصل الشيخ الخضر الشنقيطي حيدر آباد كنت فيمن زاره، فجرى ذكر العلم والعلماء، فتكلم الشيخ الخضر بكلام في معنى فَقْدِ العلماء الحقيقيين وتلا: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ احتجاجًا على أن من لا يخشى الله تعالى فليس بعالم، فقال بعض الفضلاء ما معناه: ليس في الآية دليل على هذا لأنها قصرت الخشية على العلماء ولا يلزم من ذلك قصر العلماء على أهل الخشية، فسكت الشيخ عن الجواب.

الباب الثالث: كتب التواريخ والرجال:

٥/ ٥١- كتاب: التاريخ الكبير للبخاري:

وهو مطبوع في (٨) مجلدات، حققه الشيخ سوى المجلدين الخامس والسادس منه، فقد قام بهما غيره من رجال دائرة المعارف.

والسبب في ذلك هو أن الجزء الثالث من الكتاب -من أربعة أجزاء- كان مفقودًا حينئذ.

وقد ابتدأت الدائرة في طبع الكتاب من القسم الرابع منه، وهو عبارة عن المجلدين (٧)، (٨) من المطبوع، ففي خاتمة الطبع للمجلد السابع (ص٤٤١): «ابتدأنا طبع هذا الكتاب من الجزء الرابع، لأنا عثرنا على هذا الجزء في الخزانة الآصفية قبل تحصيل بقية الأجزاء..»

وقد تم طبع المجلد السابع «وهو القسم الأول من الجزء الرابع من الكتاب» في يوم السبت الخامس من شهر رمضان المبارك سنة (١٣٦٠هـ)، هكذا في (ص٤٤٢) منه.

ثم طبع المجلد الثامن «وهو القسم الثاني» يوم الأحد السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة (١٣٦٠هـ) أيضًا.

وفي خاتمة طبع المجلد السابع (ص٤٤٣) يقول السيد هاشم الندوي مدير دائرة المعارف: «وقد اعتنى بتصحيح هذا الكتاب وتعليق الحواشي المفيدة الأستاذ الفاضل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ولله دره قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النظر في الاختلافات من حيث علم الرجال ونقد الروايات من جهة الجرح والتعديل».

ثم طبع القسم الأول والثاني من الجزء الأول من الكتاب وهو عبارة عن المجلدين (١)، (٢) المطبوعين منه.

وكان تمام طبع القسم الثاني يوم الخميس تاسع عشر ذى القعدة سنة (١٣٦٢هـ) كما جاء في خاتمة الطبع منه (ص٤٠٠).

وقال السيد هاشم الندوي عن الشيخ **المعلمي** مثلما قال آنفًا.

ثم طبع الجزء الثاني بقسميه بتعليق الشيخ **المعلمي** أيضًا، لكن ليس في خاتمة الطبع ما يشير إلى تاريخ الطبع.

ثم طُبع الجزء الثالث بقسميه لما تم العثور عليه، ففى أول المجلد الخامس من المطبوع ويبدأ من حرف العين: «من هذا الباب يبتدىء الجزء الثالث وينتهي إلى باب عباس، وكان مفقودًا سابقًا، وعثرنا عليه حديثًا..» وفي خاتمة الطبع (ص٤٥٦): تم طبعه لست ليالٍ خلون من شهر رمضان سنة (١٣٧٧هـ) (٢٧) مارس سنة (١٩٥٨) م في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد «الهند».

وقد تم ذلك بعد انتقال الشيخ **المعلمي** إلى مكة سنة (١٣٧١هـ) فلم يعمل في تصحيحه.

وتعليقات الشيخ مميزة بالحرف (ح).

٥/ ٥٢- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في «تاريخه» لابن أبي حاتم الرازي:

تم طبع هذا الكتاب بدائرة المعارف العثمانية أيضًا، يوم الخميس خامس وعشرين من جمادى الأخرى سنة (١٣٨٠هـ).

وقد قام الشيخ **المعلمي** بتصحيح هذا الكتاب والتعليق عليه بعد انتقاله إلى مكة المكرمة، ففي خاتمة الطبع (ص١٦٥): «واعتنى بنقله وتصحيحه والتعليق عليه مولانا العلّامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني أمين مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة -زادها الله تشريفًا وتعظيمًا».

٥/ ٥٣- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي:

طبع الجزء الأول منه لثلاث عشرة خلون من شهر رجب سنة (١٣٧٨هـ) والثاني لثمان عشرة خلون من شهر جمادى الأولى سنة (١٣٧٩هـ). وهو من مطبوعات دائرة المعارف أيضًا.

وهو كسابقه، قد صححه **المعلمي** وعلق عليه بعد انتقاله إلى مكة. فقد كتب في آخر مقدمته للكتاب (ص١٤): مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة- (١٥) ربيع الآخر سنة (١٣٧٨هـ).

وهو كتاب نفيس يدل على تمكن الشيخ في هذا العلم الشريف، فرحمة الله عليه.

٥/ ٥٤- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي:

وهو عبارة عن (٩) مجلدات، منها «التقدمة» في أوله. وقد قام الشيخ على تصحيحه والتعليق عليه.

وصرح هو في تقديمه «للتقدمة» أنه حقق: «التقدمة» والمجلد الأول والثاني والقسم الأول من المجلد الرابع. وهذا يقابل في المطبوع: المجلد الأول والثاني والثالث الرابع والخامس والثامن. فيبقى مما لم يذكره: المجلد السادس والسابع والتاسع، وبالنظر فيهما لا نجد العلامة المميزة لتعليقاته وهي «ح» إلا أن اسم الشيخ قد أُدرج في أفاضل الدائرة الذين اعتنوا بتصحيح المجلد السادس؛ بل ويظهر أن خاتمة الطبع بقلمه، لقوله: .. وخادمهم: عبد الرحمن بن يحيى اليماني فلعلّه شارك في التصحيح دون التعليقات المعتادة له.

وقد طبعت الدائرة أولًا: المجلد الثالث -بقسميه- من تجزئة الأصل وهو عبارة عن المجلدين (٦)، (٧) من المطبوع، وذلك سنة (١٣٦١هـ).

ثم طبعت المجلد الثاني أيضًا وهو عبارة عن المجلدين (٤)، (٥) من المطبوع، وذلك سنة (١٣٧٢هـ).

وقد كتب الشيخ مقدمة «للتقدمة» سنة (١٣٧١هـ) وقال فيها: إن المجلدين الثاني والرابع تحت الطبع، ويقابلان المجلدات (٤)، (٥)، (٨)، (٩) من المطبوع.

ويفهم من صدْر التعليق على المجلد الثاني من المطبوع تأخر طبع التقدمة عنه، فالظاهر أن «التقدمة» آخر ما طبع من الكتاب وأضيف إليها مقدمة الشيخ **المعلمي** في أوّلها، وإن كان وقت كتابته للمقدمة -سنة (١٣٧١هـ)- لا تزال مجلدات تحت الطبع، ثم طبعت سنة (١٣٧٢هـ)، وقد سافر الشيخ إلى مكة سنة (١٣٧١هـ). بعد انتهائه من العمل في الكتاب، وبعد كتابته للمقدمة، والله تعالى أعلم.

٥/ ٥٥- «تاريخ جرجان» للسهمي:

طُبع الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة (١٣٦٩هـ). والثانية في شعبان سنة (١٣٨٧هـ).

٥/ ٥٦- كتاب «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي:

جاء في خاتمة الطبع: «وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. و.. الشيخ عبد الرحمن اليماني،..» ولم يتهيأ لدائرة المعارف العثمانية العثور على الأجزاء الأربعة الأولى والقسم الأول من الجزء الخامس، وتم لهم تحقيق القسم الثاني من الجزء الخامس والجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر وهو آخر الكتاب.

٥/ ٥٧- كتاب «صفة الصفوة» لابن الجوزي:

جاء في خاتمة طبع المجلد الأول: «وعنى بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. والشيخ عبد الرحمن اليماني». وكذا جاء في خاتمة طبع المجلد الثاني والثالث، وفي خاتمة المجلد الرابع: «وعني بتصحيحه محمد طه الندوي.. وكاتبه.. عبد الرحمن اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم..».

التعليقات قليلة، وأكثرها إثبات فروق النسخ، يرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح).

٥/ ٥٨- «تذكرة الحفاظ» للذهبي:

قال الشيخ في «مقدمة التصحيح»: «كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي كتاب جليل، طبع مرتين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ولم يذكر في المطبوع عن أيِّ أصْلٍ طبع، وبمكتبة الحرم المكي نسخة من التذكرة مخطوطة، حسبتها بادي الرأي هى الأصل المطبوع عنه؛ لما يظهر بينهما من الموافقة، ولأن الدائرة كانت سابقًا على صلة بمكتبة الحرم، ثم تبيّن لي خلاف ما ظننت.. وبعد فلما وقفت على هذه النسخة، وكنت أعلم أن النسخ المطبوعة قد نفدت من دائرة المعارف، وأنها تنوي إعادة طبع الكتاب، كتبت إلى ناظمها الجليل الدكتور محمد نظام الدين فبعث إليّ بنسخة مطبوعة، ورغب إليّ في مقابلتها على هذه المخطوطة، وإكمال التصحيح، فشرعت في ذلك وها أنا أكمل الجزء الأول.. ثم كتب: مكتبة الحرم المكي بمكة المعظمة (١٥) شوال سنة (١٣٧٤هـ).

وانتهى الشيخ من تصحيح الكتاب بأجزائه الأربعة في (١٦) جمادى الأولى سنة (١٣٧٧هـ). وطبع الكتاب في نفس السنة.

٥/ ٥٩- كتاب «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر:

جاء في خاتمة الطبع: «.. وقد اعتنى بالطبع والتصحيح رفقاء دائرة المعارف.. هاشم الندوي.. والفاضل النحرير الشيخ عبد الرحمن اليماني.»

التعليقات شاملة للكتاب غالبًا ولكنها كلمة أو كلمتين وربما بلغت السطر والسطرين ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

٥/ ٦٠- «نشر النور والزهر في أعيان القرن الحادي عشر» لمرداد:

قال الزيادي في حاشية «المجموع» (ص٤٥): قام **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ بنسخه، وبعد قراءته القراءة الفاحصة، كتب على طرة الكتاب العبارة التالية: «من أراد نشر هذا الكتاب فلا ينشره برمته، فإن فيه ما يخالف العقيدة» ثم اختصره **المعلمي** في مجلدين مُبْعدًا تلك الأخطاء العقائدية من المختصر». اهـ.

الباب الرابع: كتب المؤتلف والمختلف والأنساب:

٥/ ٦١- كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» للأمير بن ماكولا:

طبعته مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وطبع منه (٧) مجلدات، حقق الشيخ **المعلمي** الستة الأولى منها، وشرع في الجزء السابع إلى مادة «عوال» (ص ٤٩) منه حيث وافاه الأجل، ولم يكمل الكتاب.

وقد طبع الجزء الأول منه سنة (١٣٨١هـ)، والثاني (١٣٨٢هـ)، والثالث (١٣٨٣هـ)، والرابع (١٣٨٤هـ)، والخامس (١٣٨٥هـ)، والسادس في ثاني جمادى الأولى سنة (١٣٨٦هـ) أي بعد وفاة الشيخ بثلاثة أشهر تقريبًا- وقد توفي في (٦) صفر (١٣٨٦هـ).

وقد قدم الشيخ للكتاب مقدمةً بلغت (٦١) صفحة.

أوضح فيها أسباب التصحيف في المخطوطات والمطبوعات وكيفية السلامة منها، ثم ذكر عناية المحدثين بهذا الأمر ووضعهم لفن «المؤتلف والمختلف»، وشرحه ثم ساق أسماء مشاهير المؤلفين في هذا الفن وكتبهم، ووصف ما هو مطبوع منها وما وقف عليه مما لم يطبع، ورتبهم بحسب وفياتهم، بلغ عددها ستة وعشرين كتابًا، ثم ذكر كتبًا أخرى ليست منه وإن قاربته كالكتب التي تعنى بضبط ما يشكل من أسماء رجال الصحيحين وككتب الرجال والطبقات وتواريخ الرواة وكتب الأنساب وكتب الألقاب، وكتب الكنى، ثم بين سبب اختيار «الإكمال».

وبعد ذلك ترجم للمؤلف ترجمة وافية، ثم وصف كتابه الإكمال وذكر النسخ التي وقف عليها وهي (٦) نسخ، وبين منهج الكتاب، من ذيل عليه أو لخصه، ثم قال: «أما أنا فأبدأ بتحقيق متن الإكمال شيئًا فشيئًا بالمقابلة بين النسخ ومراجعة

المظان من الإكمال نفسه ومن أخيه المستمر -أعني تهذيب مستمر الأوهام- وعند أدنى اشتباه أراجع ما عندي من أصوله ككتاب ابن حبيب وكتاب الآمدي وكتابي عبد الغني وطبقات خليفة وطبقات ابن سعد ومعجم المرزباني وكل مرجع تصل إليه يدي وأطمع أن أجد فيه ضالتي، فإن وجدت ما يوافق الأصل فحسب فذاك وإن وجدت ما يبينه أو يخالفه أو يزيد عليه زيادة متصلة وهي التي تتعلق بالشخص المسمى في الإكمال بدون زيادة شخص آخر في المادة علقت ذلك على موضعه.

فأما الزيادات المنفصلة فهي على أضرب:

الأول: زيادة شخص أو أكثر في المادة المذكورة في الأصل فهذه أعلق لزيادتها بعد انتهاء نظائرها في الأصل ففي باب «أجمد وأحمد وأحمر» ذكر الأمير في المادة الأخيرة من اسمه أحمر فعلقت على منتهاه ذكر من زيد عليه ممن اسمه أحمر، ثم قال الأمير «الكنى والآباء» فذكر من يقال له أبو أحمر أو يكون في أثناء نسبه من اسمه أحمر فعلقت على منتهاه من زيد عليه من هذا القبيل، نعم إذا كان المزيد قريبًا للمذكور في الإكمال كأن يكون ابنه أو أخاه أو نحو ذلك فقد أعامله معاملة الزيادة المتصلة.

الضرب الثاني: زيادة مادة كاملة فهذه أنبه عليها في الموضع المناسب لها من عنوان الباب ثم أعلقها عند مجيء دورها، مثلًا في الإكمال «باب أثان وأبان» فهاتان مادتان، وقد زادوا عليه مادة ثالثة وهي «أيان» فهذه زيادة حتمية، وزاد ابن نقطة في الباب «أثال» وزاد منصور[1] في الباب أيضا «إياز» فعلقت على قوله «باب أثان وأبان» قولي «وأيان وأثال وإياز» ثم علقت على آخر الباب بيان من يقال له أيان فمن يقال له أثال فمن يقال له إياز ناقلًا نص أول من زاد ذلك..

---

(١) الحافظ منصور بن سليم وجيه الدين محتسب الإسكندرية عرف بـ (ابن العمادية) له ذيل على ذيل ابن نقطة، ولد سنة (٦٠٧هـ) توفي سنة (٦٧٣هـ): «العبر» للذهبي (٣/ ٣٢٧)، و«شذارت الذهب» (٥/ ٣٤١).

إذا كان هناك مادتان مشتبهتان حق الاشتباه فإني أعقد لكل منهما بابًا وأعاملهما معاملة الضرب الثالث وهو: ما كانت الزيادة لمادتين فأكثر لا تشتبهان بمادة في الإكمال فإني أعقد لذلك بابًا مستقلًا مثل «أبرجة وأترجة» وبريال وثرثال» وكنت أريد أن أعلق هذه الأبواب في المواضع المناسبة لها ثم أحجمت عن ذلك لأمور:

الأول: أن هذه زيادة مستقلة.

الثاني: كراهية طول التعليقات جدًّا.

الثالث: رجائي أن أظفر بمزيد من ذلك فآثرت أن أؤخرها لأجمعها في جزء مستقل يمكن أن يطبع بعد انتهاء طبع الإكمال تتمة له.

هذا وإني أنقل الزيادة عن أول من زادها ولا أذكرها عمن بعده فقد يزيد ابن نقطة زيادة فتذكر في المشتبه والتوضيح والتبصير أو بعضها فأنقلها عن ابن نقطة فقط، وإن تعدد الزائدون والزيادات ذكرت زيادة ابن نقطة ثم منصور ثم الصابوني ثم الذهبي ثم ابن ناصر الدين ثم ابن حجر، أو من زاد منهم، وإذا وجدت الزيادة في غير هذه الكتب من المراجع ذكرتها ناسبًا لها إلى مرجعها، ويكثر هذا في مشتبه النسبة إذ أجد في الأنساب ومعجم البلدان عدة زيادات».

وذكر بعد ذلك الاصطلاحات والرموز وقضايا استشكلها.

وقد صار هذا الكتابُ بتعليقات الشيخ **المعلمي** وزياداته موسوعةً لا يستغني عنها باحث في هذا الفنّ.

٥/ ٦٢- كتاب «الأنساب» للسمعاني:

طبع الجزء الأول منه في غرة جمادى الآخرة سنة (١٣٨٢هـ) ثم توالى طبع باقي الأجزاء، يطبع كل عام جزء تقريبًا، حتى طبع الجزء السادس في جمادى الآخرة سنة (١٣٨٦هـ) وهو آخر ما قام الشيخ بالعمل فيه.

بدأه بمقدمة بلغت (٣٦) صفحة، أوضح فيها فن الأنساب والحاجة إليه والتأليف فيه متى بدأ؟ وذكر من ألف فيه قبل الإمام السمعاني وبعده، ثم ترجم للسمعاني، وذكر كتابه الأنساب ومنهج الكتاب وسبب تأليفه وثناء العلماء عليه وذكر النسخ التي طبع عنها وقوبل عليها، وهي أربع نسخ من الكتاب، وأوضح طريقته في التحقيق والتعليق فقال: «المسودة منقولة من الأصل الذي هو النسخة الأولى «ك» أقرؤها وانظر ما قيد من اختلاف النسخ وأراجع عند الاشتباه ما عندي من المراجع المطبوعة والمخطوطة وكتبي المصورة وقد ذكرتها في مقدمة الإكمال ويؤسفني أن لا أجد «التحبير»[(١)] للمؤلف وأكثر مصادر الكتاب وهي تواريخ نيسابور وبخارا ومرو وغيرها، وأحرص على أن أثبت في المتن ما يتبين لي أو يغلب على ظني أنه هو الذي كان في نسخة المؤلف وإن كان خطأ، وأنبه مع ذلك في التعليق على الصواب وعلى ما للتنبيه عليه فائدة ما، من اختلاف النسخ وبعض مخالفات المراجع كاللباب وتاريخ بغداد والإكمال. وفي التعليق مع ذلك زيادات أهمها زيادة نسب مستقلة أذكر النسبة ومصدرها وضبطها وبعض من ذكر بها صريحًا أو قريبًا منهم أو احتمالًا قريبًا وهذا قليل جرأني عليه أن المؤلف نفسه سلك هذه الطريق كما مرّت الإشارة إليه، ووضعنا لنسب الأصل رقمًا مسلسلًا، ولنسب التعليق رقمًا آخر.

إنني أحرص فيما أنقله في التعليق عن الكتب الأخرى على الصحة والتنبيه على ما في تلك الكتب من الخطأ غير أن الوقت لا يسمح لي باستيفاء ذلك».

والأرقام المسلسلة لنسب الأصل إلى آخر الكتاب، وصل الشيخ إلى الرقم (١٩٩١) نسبة «الزيكوني»، وبلغ عدد النسب التي في التعليق (١٠٥١) نسبة وصل فيه إلى نسبة «الزيلوشي» وتنتهي هذه النسبة بنهاية الجزء السادس من الكتاب، وهو آخر ما كان يقوم بتحقيقه رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) طبع في العراق في مجلدين، ونظر في الجزم بأنه هو الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في كتابه «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» من (ص٩٢ إلى ص١٠٢).

الباب الخامس: المشاركة في التصحيح والضبط والتعليق على بعض الكتب المسندة ونحوها من كتب الآثار، وكلها مطبوعة:

٥/ ٦٣- «مسند أبي عوانة»:

للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني.

شارك الشيخ في تحقيقه وتصحيح الجزء الأول والثاني من الكتاب.

قال الشيخ هاشم الندوي في خاتمة الطبع للجزء الأول: «.. بعد المقابلة على الأصل والتعليقات المفيدة من الكتب الصحيحة قدمت هذا الجزء إلى رفيقنا.. الشيخ عبد الرحمن اليماني مصحح دائرة المعارف لينظر فيه نظرًا ثانيًا فاستوعب العمل واعتنى بالتصحيح والتعليق من كتب الرجال والحديث.» ومثله جاء في خاتمة طبع الجزء الثاني.

أما التعليقات فقليلة ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختم تعليقه بحرف (ح).

٥/ ٦٤- «عمل اليوم والليلة» لابن السني:

وهو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني.

جاء في خاتمة الطبع: «وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. والشيخ عبد الرحمن اليماني».

لا توجد تعليقات سوى إثبات فروق النسخ، وقد رمزوا للنسخة الأخرى بـ (ن).

٥/ ٦٥- «السنن الكبرى» للبيهقي:

شارك **المعلمي** في التحقيق من بداية الجزء الرابع إلى نهاية الجزء العاشر وهو آخر الكتاب، قال الشيخ هاشم الندوي في آخر الجزء الرابع تحت عنوان «ذكر تصحيح هذا الجزء»: «قد اعتنى بتصحيح هذا الجزء وطبعه من رفقاء دائرة المعارف.. الشيخ عبد الرحمن اليماني والعالم الفاضل الحاج محمد طه الندوي و.».

وفي خاتمة طبع الجزء الخامس قال الشيخ **المعلمي**: «.. وجرى تصحيح هذا المجلد على يد.. هاشم الندوي و.. وكاتبه.. عبد الرحمن بن يحيى اليماني.» ومثله جاء في خاتمة الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

وأما التعليقات والحواشي فقليلة ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

ومما يجدر ذكره هنا ما حققه الشيخ في لفظة «أبنا» و«أنبأ»،وهو ما أثبته الشيخ هاشم الندوي في آخر الجزء الرابع تحت عنوان «ذكر اختلاف النسخ في هذا الجزء» فقال: «إنا نجد في الأجزاء السابقة للسنن وفي هذا الجزء كثيرًا الاختلاف بين لفظة «أنبأ وابنا وانا» فالتفت إلى تحقيق هذه اللفظة العالم الفاضل الشيخ عبد الرحمن اليماني أحد مصححي هذا الكتاب -فأجاد في تحقيقه- فهذه مقالته طبعناها ليتفكر فيه من هو أولى بالإمعان والنظر فيه.

تحقيق الفاضل الجليل الشيخ عبد الرحمن اليماني أحد رفقاء دائرة المعارف على لفظة «أبنا وأنبأ».

[وقع كثيرًا في أسانيد «سنن البيهقي» في أكثر النسخ التي وقفنا عليها صيغة «انبا» وطبعت تبعًا لبعض النسخ الحديثة الكتابة هكذا «أنبأ» وأرى أن الصواب «ابنا» وهي اختصار «أخبرنا» بحذف الخاء والراء كذلك اختصرها البيهقي وجماعة، ذكره ابن الصلاح في مقدمته ثم النووي في تقريبه والعراقي في ألفيته وغيرهم.

قد تصفحت النسخ الموجودة عندنا في الدائرة فلم أر هذه الصيغة مضبوطة هكذا «أنبأ» صريحًا في شيء من النسخ القديمة بل ضبطت في مواضع هكذا «ابنا» وفي الباقى مهملة أو مشتبهة. لم تقع هذه الصيغة في بعض النسخ القديمة وإنما وقع بدلها «أنا» و«أنا» اختصار «أخبرنا».

البيهقي يعبر في أول الأسانيد بقوله «أخبرنا» غالبًا وكتبت صريحة في أكثر النسخ أما في المصرية فكتبت هكذا «ابنا» النسخ التي وقع فيها «ابنا» لم يكد يقع فيها «أخبرنا»

ولا «أنا» إلا في أوائل الأسانيد في غير المصرية مع أن صيغة «أخبرنا» كثيرة في الاستعمال كما يعلم من مراجعة كتب الحديث ونص عليه الخطيب وغيره، قال الخطيب في «الكفاية»: «حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بهذه العبارة «أخبرنا» منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير وعبيد الله بن موسى وعبد الرزاق بن همام ويزيد بن هارون..»[1] بل إن البيهقي نفسه لا يكاد يعبر في روايته عن شيوخه إلا بـ «أخبرنا».

أن أكثر ما في «سنن البيهقي» مروي عن كتب مصنفة وقد قابلت بعض ما فيها بمآخذه من الكتب كالأم و«سنن أبي داود» و«سنن الدارقطني» فوجدت محل هذه الصيغة «أخبرنا» أو «أنا» وتتبعت في «سنن البيهقي» مواضع من رواية الأئمة الذين نص الخطيب على أنهم لم يكونوا يعبرون عما سمعوه إلا بلفظ «أخبرنا» فوجدت عبارتهم تقع في السنن بهذه الصيغة «ابنا».

أن صيغة «أنبأنا» عزيزة كما يعلم بتصفح كتب الحديث ونص عليه الخطيب وغيره ونص السخاوي والبقاعي وغيرهما من علماء الفن أنه لم يجر للمحدثين اصطلاح في اختصار «أنبأنا» وحذف الضمير في الصيغ مع الاتصال عزيز جدًّا لا تكاد تجد في كتب «حدث فلان» أو «أخبر فلان» على معنى «حدثنا» أو «أخبرنا» لأن مثل ذلك محمول على الانقطاع عند الخطيب واختاره الحافظ ابن حجر ومن خالف فيه فإنه موافق على أنه محمول على الانقطاع في عبارات المدلسين وكثيرًا ما تقع عبارات المدلسين في «سنن البيهقي» بهذه الصيغة «ابنا» وهي في الكتب المأخوذ منها «أخبرنا».

أن صيغة «أخبرنا» للسماع اتفاقًا وصيغة «أنبأنا» في اصطلاح شيوخ البيهقي ومشايخهم وأهل عصرهم للإجازة، نص عليه الحاكم، فكيف يختار البيهقي لنفسه «أخبرنا» ثم يبدلها باطراد في كلام غيره مما ثبت في الكتب المصنفة حتى من

(١) انظر «الكفاية» (ص٣٧٩).

لم يكن يعبر إلا بها «بأنبأنا» مع كثرة «أخبرنا» وعزة «أنبأنا» وتغاير معنييهما اصطلاحًا، ثم لا يكتفي بذلك حتى يشفعه بحذف الضمير الذي هو دليل السماع فيصير الظاهر الانقطاع.

وبالجملة فالصواب ضبط هذه الصيغة هكذا «ابنا» قطعًا وهي اختصار «أخبرنا» ولهذا تقع في محلها فيما رواه عن الكتب المصنفة ويقع محلها في النسخ «أخبرنا» أو «أنا» لأن الأمر في ذلك موكول إلى الكاتب فإن شاء كتبها صريحة «أخبرنا» وإن شاء اختصرها على أحد الاختصارات المنصوص عليها لأن القارىء يتلفظ بها دائمًا «أخبرنا» فلا حرج في الكتابة فأما إبدال صيغة بأخرى دونها أو مغايرة لها في المعنى الاصطلاحي أو فيما ثبت في الكتب المصنفة فغير جائز فضلًا عن أن يحذف الضمير الدال على السماع.

قد وقعت هذه الصيغة «انا» في كتب أخرى غير «سنن البيهقي» وطبعت في بعضها هكذا «أنبأ» والصواب في عامة ذلك «ابنا».

الأدلة على ما ذكرت أكثر مما تقدم وأرى أن فيما لخصته ههنا غنى عن البسط والتطويل وحسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه وسلم..].

٥/ ٦٦- دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني[(١)]:

بتصفح الكتاب المصور، يلاحظ كثرة التعاليق التي تختم بحرف (ح) وهذا عهد من صنيع الشيخ عبد الرحمن اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥/ ٦٧- موارد الظمآن إلى زوائد بن حبان[(٢)]:

للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي.

---

(١) طبعته مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند -وصورته دار المعرفة- بيروت.

(٢) طبعته المطبعة السلفية بإشراف محب الدين الخطيب، يقع في مجلد كبير.

شارك في تصحيح الأخطاء فوضع جدول صواب أخطاء موارد الظمآن ويقع في إحدى عشرة صفحة، الصفحة تحتوي على (٤٨) خطأ وتصويبه. كتب في آخر جدول الخطأ والصواب ما نصه: «انتهى جدول تصحيح الخطأ وتصويب الصواب في كتاب «موارد الظمآن بزوائد ابن حبان»، وهو جهد مشكور للأخ المفضال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي**، اجتهد فيه بمراجعة أسماء رجال الأسانيد من كتب الرجال ومسند الإمام أحمد وبعض السنن كالترمذي وأبي داود، فجزاه الله على هذا المجهود خير الجزاء..» ولم يشارك في التعليق على الكتاب.

٥/ ٦٨- «المعتصر من المختصر من مشكل الآثار»[1]:

للقاضي أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي، أما صاحب المختصر فقد جاء في طرة الكتاب المطبوع أنه أبو الوليد الباجي وهو خطأ، والصواب أنه أبو الوليد ابن رشد الجدّ، انظر مقدمة كتاب «التعديل والتجريح» للباجي (ص١٤٤) للأستاذ أحمد لبراز.

وجاء في خاتمة طبع الجزء الأول منه: «واعتنى بتصحيح هذا الكتاب من علماء الدائرة الشيخ محمد طه الندوي و.. وأمعن النظر فيه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف..» ومثله في خاتمة الجزء الثاني.

٥/ ٦٩- «الأمالي الشجرية»:

لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري.

جاء في خاتمة الطبع: «واشتغل بتصحيحه: حبيب عبد الله بن أحمد العلوي والشيخ عبد الرحمن اليماني».

---

(١) طبعته مطبعة دائرة المعارف بالهند -وصورته عالم الكتب- بيروت.

التعليقات نادرة وهي لا تتجاوز الكلمة والكلمتين، ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

٥/ ٧٠- «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار»[(١)]:

لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني.

جاء في خاتمة الطبع: «.. وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. و.. الشيخ عبد الرحمن اليماني..».

التعليقات قليلة وأكثرها إثبات فروق النسخ، ويرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح)، حقق عن نسختين خطيتين.

الباب السادس: التحقيق والتعليق على بعض كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

٥/ ٧١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:

تأليف الإمام محمد بن علي الشوكاني.

حققه وعلق على أحاديثه وتتبع طرق الأسانيد التي ذكر الشوكاني أن صاحب «اللآلئ المصنوعة» -وهو السيوطي- تعقب فيه ابن الجوزي، مع بيان حال تلك الطرق. فقال في مقدمته على الكتاب: «وقد تتبعت كثيرًا من تلك الطرق، وفتشت عن تلك الأسانيد، فوجدت كثيرًا منها أو أكثرها، يكون ما ذكره السيوطي من الطرق ساقطًا، لا يفيد الخبر شيئًا من القوة. ومنها: ما غايته أن يقتضي التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل. ولما فكرت في تقييد ملاحظاتي، وجدت هناك أمورًا تحول دون استيفاء النظر في جميع المواضع، منها: أن في «اللآلئ» خطأ بعضه من النساخ، وبعضه من السيوطي نفسه، وسترى التنبيه على

(١) طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.

بعضه، واستيفاء النظر يقتضي مراجعة أصوله كلها، وكثير منها ليس في متناول يدي. ومنها: أنه يوجد في الأسانيد رواة لا توجد تراجمهم فيما بين يدي من الكتب، كما يوجد عدة من أسماء الرواة محرفة أو مختصرة أو مدلسة، ومنها: أنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين، أجدني أرى كثيرًا منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشددًا قد لا أوافق عليه غير أني مع هذا كله رأيت أن أبدي ما ظهر لي، ناصحًا لمن وقف عليه من أهل العلم أن يحقق النظر، ولا سيما من ظفر بما لم أظفر به من الكتب التي مرت الإشارة إليها».

وذكر في المقدمة جملة من الكتب التي ألفت في الأحاديث الموضوعة فعد منها ثمانية وعشرين كتابًا، ثم قدم قواعد هامة في الأحاديث الموضوعة، كما ذكر قواعد أخرى ضمن تعليقاته على الأحاديث.

قال السماري: «وقد بلغ عدد الأحاديث (١٤٣٧) حديثًا، علق الشيخ على (٣٦٠) حديثًا، جل تعليقاته لا تتجاوز سطورًا معدودة يبين فيها علة الحديث، وأحيانًا يكون تعليقه بحثًا متكاملًا كما في حديث «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام.. الحديث» فقد بلغ تعليقه خمس صفحات، وحديث «أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «رد الشمس لعلي رضي الله عنه بعد ما غربت» بلغ تعليقه عليه ست صفحات، وحديث «أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «يا معشر العلماء إني لم أضع علمي فيكم إلا لمعرفتي بكم قوموا فإني قد غفرت لكم» بلغ تعليقه صفحة ونصف الصفحة، وحديث «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق، فخذوا به حدثت أو لم أحدث» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث: «حسنوا أكفان موتاكم فإنهم يتزاورون في قبورهم» بلغ تعليقه عليه

صفحتين، وحديث «الأبدال» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «إذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع» بلغ تعليقه عليه صفحتين، وحديث «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «ما حسن الله خلق رجل وخلقه فأطعم لحمه النار» بلغ تعليقه عليه صفحتين. صحح الكتاب عن نسخة خطية واحدة ونسخة مطبوعة بالهند». اهـ.

٥/ ٧٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف:

للإمام ابن قيم الجوزية.

طبعته مطبعة السنة المحمدية بتحقيق محمد حامد الفقي، وطبعه المكتب الإسلامي.

ثم أعدّه وأخرجه -بتحقيق **المعلمي**- منصور السماري، ونشرته «دار العاصمة» (١٤١٩هـ)- (١٩٩٨هـ).

وقد بدأه الشيخ **المعلمي** بمقدمة أوضح فيها قصة الحصول على نسخة الكتاب، وكيف طبع، وسبب تحقيقه للكتاب بعد ما طبع، وذلك لكثرة الأخطاء في المطبوع، ثم فصّل منهجه في تصحيح الكتاب، وله بعض التعليقات في نقد بعض الأخبار الواردة في الكتاب.

***

openkandil.com

القسم السادس: في التفسير

الفصل الأول: المطبوع:

٦/ ٧٣- بحث حول تفسير الرازي:

وهو مطبوع ضمن «المجموع» الذي أعدّهُ الزيادي وعلق عليه وأصله عبارة عن (١٣) ورقة، في كل ورقة (٢٠) سطر، مقاس (٢٦×١٥).

قال الشيخ **المعلمي** في أوله: «أفادني فضيلة العلّامة الجليل الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -حفظه الله- أن صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر، وأنه أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، وأن في ترجمة القمولي من طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة أن له تكملة لتفسير الفخر الرازي، وكأن فضيلة الشيخ -حفظه الله- ندبني لتحقيق هذه القضية؛ لأن هذا التفسير مطبوع بكماله منسوبًا إلى الفخر الرازي، وليس فيه تمييز بين أصله وتكملته، وآخره على طريقة أوله..».

وقد قال الدكتور الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٦٢): «والحق أن هذه المشكلة لم نوفق إلى حلِّها حلًّا حاسمًا لتضارب أقوال العلماء في هذا الموضوع..».

وقد بحث الشيخ **المعلمي** هذه المشكلة بحثًا متأنيًا، اعتمد فيه على استقراء تفسير الفخر استقراءً هادئًا، قال في نتيجته: «الأصل من هذا الكتاب وهو القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي وهو من: أول الكتاب إلى: آخر تفسير سورة القصص، ثم من: أول تفسير الصافات إلى: آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب. وما عدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخوئي، وهو من التكملة المنسوبة

إليه، فإن تكملته تشمل زيادة على ما ذكر تعليقًا على الأصل، هذا ما ظهر لي، والله أعلم». اهـ.

٦/ ٧٤- تحقيق كتاب: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه:

جاء في خاتمة الطبع: ملاحظات شعبة التصحيح لدائرة المعارف:

«لاريب أن الدكتور سالم الكرنكوي قد بذل جهده في استنساخ هذا الكتاب ومقابلته على النسختين المذكورتين والضبط والتصحيح على الألفاظ واللغات فرتّبهُ وعلّق عليه الهوامش بأجمل أسلوب وإن حصلت له صعوبة شديدة في القراءة والمقابلة والمراجعة لكنه استوفى العمل. ثم استقصى النظر في هذا الكتاب: حضرة الفاضل الأديب الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني أحد رفقاء الجمعية، ونبّه في الحواشي على بعض الخطأ من جهة النسخ بعلامة. ع. ى. فشكر الله سعيهما.

كمل طبع كتاب «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الثلاثاء (٢٢) محرم سنة (١٣٦٠هـ) (١٨) فبراير سنة (١٩٤١م) كتبه: محمد نديم ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصرية.

والكتاب قد صححه سالم الكرنكوى و**المعلمي** على ثلاث نسخ، أكملها النسخة المحفوظة في المتحفة البريطانية، ورمزها (ب) وهي أصل الطبعة، ونسخة في خزانة رامفور، إلا أن ناسخها أسقط الفوائد اللغوية وذكر القراءات الشاذة، حتى لم يبق إلا الربع من النسخة الكاملة ورمزها (ر) ونسخة محفوظة في خزانة آيا صوفيا في الآستانة، لا تشتمل إلا على عشر ورقات، اختصرت اختصارًا مفرطًا.

ثم قابل ذلك كله الأستاذ عبد الرحيم محمود مصحح دار الكتب المصرية على نسخة خطية بدار الكتب، ورمزها (م) فأكمل النقص وصحح ما بقي من الخطأ، وطبع الكتاب على نفقة الجمعية العلمية بدائرة المعارف العثمانية وقام بطباعته مكتبة «المتنبي» بالقاهرة.

٦/ ٧٥- الردُّ والتعقيب على حميد الدين الفراهي:

قال في أولها: «.. أما بعد: فإني قد كنت وقفت على بعض مؤلفات العلّامة المحقق المُعلم عبد الحميد الفراهي تغمده الله برحمته كـ «الإمعان في أقسام القرآن»، و«الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح»، و«تفسير سورة الشمس»، وانتفعت بها، وعرفت عبقرية مؤلفها، ثم وقفت أخيرًا على تفسير لسورة الفيل، فألفيته قد جرى على سنته من الإقدام على الخلاف إذا لاح له دليل، وتلك سيرة يحمدها الإسلام ويدعو إليها أولي الأفهام، غير أن الخلاف هنا ليس لقول مشهور، ولا لقول الجمهور ولكنه لقول رجح به الجماهير ولم ينقل خلافه عن كبير ولا صغير، ومثل هذا القول إن جاز خلافه في بعض المواضع فإنه لا يكفي للإقدام على الخلاف فيه لائحة دليل، ولا رائحة تعليل، بل لا يغني فيه إلّا حجة تزداد وضوحًا بتكرار النظر، ولا يلين لتأويل مقبول، حتى يلين لضرس المقانع الحجر».

نقله الزيادي، وقال: وقد تكلمت على هذه الرسالة في مقدمة تحقيقي لها، وهي قيد الطبع.

الفصل الثاني: المخطوط:

٦/ ٧٦- الكلام حول البسملة:

قال في أولها: «.. أما بعد فقد كثر الكلام على هذه الكلمة الشريفة «بسم الله الرحمن الرحيم» وألفت فيها الرسائل، ولا يكاد يخلو شرح من شروح الكتب عن الكلام عليها، ولكنني مع ذلك لم أجد كلامًا عليها يقتصر على إيضاح معناها إيضاحًا تامًا يسهل على الطالب الإحاطة به، ليستحضره عند ذكرها، فسمت بي الهمة إلى محاولة ذلك فإذا يسر الله تبارك وتعالى لي الوفاء بذلك فمن محض فضله العظيم، وإلا فعذري القصور والتقصير، وقلة العلم الذي يتوقف عليه التحقيق، وقلة العلم المقتضي لحسن التوفيق». نقله الزيادي.

٦/ ٧٧- رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾:

ذكرها في كتابه «الأنوار الكاشفة» حيث يقول: «أما قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨] فلي فيه بحث طويل حاصله: أن تدبر مواقع «يغني» في القرآن وغيره، وتدبر سياق الآية يقضي بأن المعنى: إن الظن لا يدفع شيئًا من الحق. وبعبارة أهل الأصول: الظني لا يعارض القطعي» قال السماري: ولم أعثر عليها.

***

obeikandl.com

القسم السابع: في النحو. وكله مخطوط

٧/ ٧٨- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية:

كتب المؤلف على طرة الأصل: إعلان: «كل ما حررته فمستفاد من «الهمع» للسيوطي وشرح «الكافية» للرضي وحاشيتي الصبان والخضري على شرحي الألفية ورسالة للسيد أحمد دحلان في «المبنيات». أفاض الله على الجميع غيوث كرمه وغمرهم بحلل نعمه فمن توهم خللًا فليتثبت ويطالع الكتب المذكورة وغيرها، فإن وجد التصريح بما قلنا أو الإيماء إليه، وإلّا فلينظر منصفًا لا متعسفًا...».

٧/ ٧٩- تلخيص الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية:

للشيخ محمد جمال بن محمد الأمير بن حسين مفتي السادة المالكية. قال في أولها: «.. قد لخصت أكثر عباراتها، وحذفت بعض إشاراتها، لا لأني رجحت عن ذلك الفائدة أو لتفضيلي ما فعلته على أصلها، ولكن تعمدًا للاختصار، ولتقريبها إلى ذكري، وتقليل ألفاظها -وأستغفر الله العظيم من جرأتي على ذلك..».

٧/ ٨٠- تعليقات على متن الأجرومية:

قال في أولها: «.. اعلم أيها القارىء أن لكل قوم لغة يخاطب بها بعضهم بعضًا ويكاتب بها بعضهم بعضًا..... جاعلين ذلك تعليقات متن الأجرومية يقرب على المبتدىء غير متعرضين للدقائق غالبًا..».

ذكر ذلك كله وتفضل بنقله ماجد الزيادي.

***

القسم الثامن: في الأدب والشعر

الفصل الأول: المطبوع:

النوع الأول: التحقيق:

٨/ ٨١ كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني. لابن قتيبة الدينوري:

طبعته دائرة المعارف العثمانية، وهو في ثلاثة أجزاء، وختم **المعلمي** مقدمته للكتاب بتاريخ: «٩ ذي الحجة الحرام سنة (١٣٦٨هـ). وقد قال فيها: وقسمنا الكتاب إلى ثلاثة مجلدات، قد تم طبع مجلدين منها..... والمجلد الثالث تحت الطبع».

وطبعته أيضًا دار الكتب العلمية.

وقال الشيخ **المعلمي** في مقدمة الكتاب: «كان العرب قبل الإسلام أمة أمية، كتابهم الطبيعةُ، مدرستهم الحياةُ، أقلامُهم ألسنتهم، ودفاترهم قلوبهم، وكان كل من أراد منهم تقييد فكرة، أو تخليد حكمة، أو تثبيت مأثرة، أو إظهار عبقرية في دقة الإحساس ولطف التصوُّر وإتقان التصوير، أنشأ في ذلك أبياتًا أو قصيدة، فلا تكاد تجاوز شفتيه حتى يتلقفها الرواة فيطيروا بها كل مطار، فكان الشعر وحده هو مؤلفاتهم، وهو تاريخهم، وهو مظهر نبوغ مفكريهم.

ثم جاء الإسلام فنقلهم من الأمية إلى العلم والحضارة، ومن العزلة عن الأمم إلى مخالطتها، فكان من جرّاء تلك المخالطة مع ما أفادوا بها من المصالح أن أخذت السليقة تضعف، وأخذ اللحن والخطأ يتسرّب إلى ألسنتهم، وأخذ الخطر يهدد اللغة وآثار السلف ويتطاول إلى الدين نفسه؛ فإن مداره على الكتاب والسنة وهما باللسان العربي الفصيح.

فنهض العلماء لمقاومة ذاك الخطر، فدونوا اللغة وأسسوا قواعدها، وقيدوا شواردها، وكان من أهم ما اعتنوا بحفظه، أشعار القدماء؛ لعلمهم أنها تراثهم

وتاريخهم، وأنها المنبع المعين لمعرفة اللغة وقواعدها، وأنها هي المحك الذي يتيسّر به نقد الحكايات والقصص عن أحوال الجاهلية، فكان العلماء لا يكادون يصغون لحكاية لا تتضمن شعرًا، فإن تضمنته بدأوا بنقده، فإن وجدوه كما يعهدون من الشعر الجاهلي وكما يعرفون من طراز من نُسب إليه وثقوا به، وكان عندهم من أصدق الشواهد على صحة تلك الحكاية، وإلا نبذوه وقالوا «شعر مصنوع» وجعلوا ذلك دليلًا على اختلاق ذاك الخبر..». اهـ.

والمقصود بـ: أبيات المعاني: الأبيات التي تحتاج إلى أن يُسأل عن معانيها؛ لغرابة أسلوبها، وبُعْد مأخذها، وطرافة استعارتها.

٨/ ٨٢- الأمالي اليزيدية:

لأبي عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

وهى عبارة عن مراثٍ وأشعار وأخبار ولغة وغيرها.

قال السماري: جاء في مقدمة الكتاب للمصحح الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي: «.. فشرعنا في طبعه بمساعدة العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف».

التعليقات شاملة للكتاب وتبلغ ربع الصفحة وربما بلغت ثلثي الصفحة، ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح) وهو ملاحظ وكثير جدًّا.

الفصل الثاني: المخطوط:

النوع الأول: التأليف:

٨/ ٨٣- ديوان الشعر:

قال الزيادي: «الديوان يقع في مجلد كبير ضخم، موجود في مكتبة عبد الله الحكمي الخاصة، قيل: إنه أوصى بحرقه، ولا أظنه يصح».

وقال السماري: لم أقف عليه.

القسم التاسع: اللغة - مخطوط

٩/ ٨٤- له انتقادات على طبعة لسان العرب في مجلدين. موجودة في بعض المكتبات الخاصّة بمكة المكرمة:

ذكره الزيادي في حاشية «المجموع» ص (٨٢).

٩/ ٨٥- تلخيص علامات الترقيم من كتاب «الاملاء والترقيم» لأحمد زكي والمطالع النصرية:

ذكره الزيادي في حاشية المجموع (ص٥٠).

***

obeikandl.com

القسم العاشر: متفرقات

١٠/ ٨٦- صفة الارتباط بين العلماء في القديم والحديث – مطبوع:

عبارة عن محاضرة ألقاها الشيخ في الحفل السنوي الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية.

١٠/ ٨٧- الاستدراك على بعض المواطن في معجم البلدان لياقوت الحموي –مخطوط:

ذكره الزيادي (ص٤٨) وهو استدراك بعض الرجال المنسوبين للبلدان ممن لم يذكرهم ياقوت.

١٠/ ٨٨- تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر- في الفلك: مطبوع:

لكمال الدين أبي الحسن الفارسي.

جاء في خاتمة الطبع: «.. باشرنا طبعه، وتولى ذلك.. والمكرم الشيخ عبد الرحمن اليماني..».

التعليقات نادرة، وغالبها إثبات فروق النسخ، يرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح).

عن السماري ص (٨٥).

١٠/ ٨٩- مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. مطبوع:

لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده - طبعة أولى. «عن ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** المثبتة في مقدمة التنكيل».

ولم يقف السماري على تلك الطبعة.

١٠/ ٩٠- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر:

لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني. وهو كسابقه تمامًا.

١٠/ ٩١- رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله. أو تصحيح الكتب القديمة. كما سمّاها السماري:

رسالة عدد أوراقها الموجودة (٤٠) وعدد أسطرها (١٥) ومقاسها (٢٤×١٠)، ولم تكمل وهى الرسالة الأولى من «مجموع» الزيادي المطبوع.

بيّن فيها الشيخ: التصحيف وأسبابه، ثم الأعمال التي تكون قبل التصحيح وبعده، ومعنى التصحيح، وأغراض الناس في طباعة الكتب، والأمور المعتبرة لطبع الكتب، والشروط التي تجب أن تتوفر في النسخة والناسخ، وما يلزم الناسخ أثناء النسخ، وشروط المقابلين بين النسخ، وبعض النصائح لهم.

١٠/ ٩٢- أصول التصحيح. مطبوع:

لم يعثر الزيادي منها إلا على عشر ورقات، وهي الرسالة الثانية من «مجموعه».

يقول الشيخ في أولها: «أما بعد فإني منذ بضع سنين مُشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبين لي بعد الممارسة قيمةُ التصحيح العلمية والعملية، وما ينبغي للمصحح أن يتحقق به أولًا ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانيًا.

ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه، فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها، يبخس التصحيح قيمته، ويظنه أمرًا هينًا لا أهمية له ولا صعوبة فيه..».

ثم بيّن الشيخ طرق الناس في التصحيح المطبعي والعلمي وعيوب كل طريقة.

١٠/ ٩٣- إغاثة العلماء من طعن صاحب الوارثة في الإسلام - مخطوط:

ذكره عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** في ترجمة الشيخ المذكورة في مقدمة «التنكيل» ضمن مؤلفات الشيخ المخطوطة.

قال السماري: ولم أعثر عليها.

وقال الزيادي ص (٥٧): لعله هو كتاب «الأنوار الكاشفة».

أقول: الظاهر أنه غيره، فقد ذكره عبد الله **المعلمي** في مخطوطات «الشيخ» مع ذكره «الأنوار» في مؤلفاته المطبوعة، والله تعالى أعلم.

١٠/ ٩٤- النقد البريء:

ذكرها في رسالة «الاستبصار في نقد الأخبار» (ص٥٩) فقال: «... فأما الجارح فشرطه أن يكون عدلًا عارفًا بما يوجب الجرح، إن جرح ولم يفسر قلنا بقبوله، واشترط بعضهم أيضًا أن لا يكون بينه وبين المجروح عداوة دنيوية شديدة فإنها ربما أوقعت في التحامل ولا سيما إذا كان الجرح غير مفسر، وزاد غيره العداوة الدينية كما يقع بين المختلفين في العقائد، وقد بسطت القول في ذلك في النقد البريء».

قال السماري: ولم أعثر عليها.

أضاف الزيادي ص (٥٨) أن للشيخ تعليقات وإفادات على بعض أمهات الكتب، مثل تعليقه على.. و«تعجيل المنفعة» و«اللباب» و«العلل» قال: وقد جمع طرفًا منها في جزء مستقل، ورأيت مؤخرًا «كنّاش» صغير جمع فيه جملة كثيرة من هذه الفوائد. قال: بالإضافة إلى الكتب التي قام بنسخها وتنميقها بخطه الجميل المتقن، منها: «التحفة الوردية» في النحو، و«القواعد الصغرى» لابن هشام، وقد نظمها **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ، و«الزنجانية» في التصريف، و«مقدمة في الوضع» و«أسماء جبال تهامة» لعرام.

هذا آخر ما نما إلى علمي من مؤلفات الشيخ وتحقيقاته.

ثم إنه بعد انقضاء ما أردتُّ من البيان لموضوع الكتاب، والهدف منه، وخطة العمل فيه، ثم ترجمة الشيخ **المعلمي** وآثاره، أبعثُ برسالةٍ إلى كل من يطالع هذا الكتاب وغيره من كتب الفنّ المعنيّة بعلم الحديث والأثر، إلى كُلِّ من يرُومُ سلوك سبيل أهل النقد، أو ينظر في كلامهم، لكي يعلم هؤلاءِ وأولئك قدر أئمة هذا العلم وفرسانِه، فيقع كلامهم في قلوب الناظرين فيه الموقع اللائق به، فيقدّمُ كلامُ من يستحق التقديم، ويُؤخّرُ كلامُ من دونهم.

والله الهادي إلى سواء السبيل